سياسة عدالة النوع الاجتماعي

الاتحاد اللوثري العالمي
شراكة الكنائس

سياسة عدالة النوع الاجتماعي

الاتحاد اللوثري العالمي – شراكة الكنائس

© الاتحاد اللوثري العالمي، ٢٠١٣

المحرر: ايلين نونفيلدت

تصميم: خدمات التواصل، دائرة اللاهوت والشهادة العامة

التصوير الفوتوغرافي: © باربرا روبا

© الاتحاد اللوثري العالمي

الناشر: **الاتحاد اللوثري العالمي - شراكة الكنائس**

دائرة علم اللاهوت والشهادة العامة

النساء في الكنيسة والمجتمع

روت دو فيرني ١٥٠

ص.ب. ٢١٠٠

١٢١١ جينيفا ٢، سويسرا

طبع في سويسرا

ISBN ٩٧٨-٢-٩٤٠٤٥٩-٣١-٥

بريد الكتروني: info@lutheranworld.or

جدول المحتويات

تقديم ٩

مقدمة ١٠

المشي معاً على طريق عدالة النوع الاجتماعي: رحلة تربوية ١٢

مبادئ سياسة عدالة النوع الاجتماعي للاتحاد اللوثري العالمي ٢٣

مهجية سياسة عدالة النوع الاجتماعي للاتحاد اللوثري العالمي ٢٤

قاموس المصطلحات ٤٥

مصادر إضافية حول سياسات النوع الاجتماعي ٤٨

باسم الآب والابن والروح القدس. آمين

تقديم

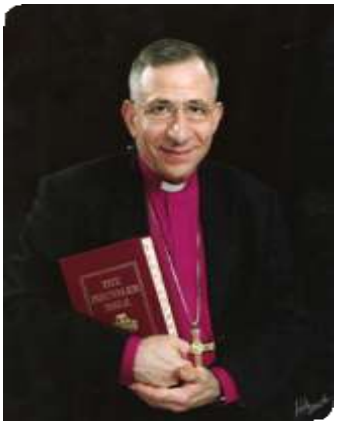

أقدم هذا الكتاب الفريد من نوعه عن عدالة النوع الاجتماعي (العدالة الجندرية). ويحتوي هذا الكتاب على اللاهوت المسيحي الذي يعبر عن مساواة الرجل والمرأة لسببين رئيسيين: أولهما لأن الله خلقهما متساويين في الحقوق والواجبات، وثانيهما لأن يسوع المسيح على صليبه فداهما على حدّ سواء. فالفداء شمل جميع الناس بغض النظر عن الجنس والدين والعرق والنوع الاجتماعي اوالانتماء. إذاً، فالخليقة والفداء قد ساوتا الرجل والمرأة، ويعطي الله لكليهما العمل معاً حسب مواهبهما المختلفة ليبنيا ويطورا الحياة والعالم معاً ويداً بيد. ولذلك، من هو الانسان حتى يميّز الواحد عن الآخر؟ ومن هو المجتمع الذي يفرض التفرقة بين الرجل والمرأة؟

لقد أقرّ الاتحاد اللوثري العالمي في عام ٢٠١٣ سياسة النوع الاجتماعي في جلسة المجلس التنفيذي بالإجماع. وان دلّ هذا على شيء فانه يدل أن كنائسنا الأعضاء وعددها مئة وخمس وأربعون تعطي أولوية كبيرة للعدالة النوعية والمساواة بين الجنسين، آخذة بجدية اللاهوت المسيحي الإنجيلي اللوثري، ومطبقة إياه في العدالة النوعية.

وقد يسأل أحدهم : فكيف علينا ان نفهم هذا الكتاب؟ إن المطلوب هو قراءة الكتاب أولاً وفهم اللاهوت الإنجيلي الذي يتضمنه ثانياً. ونسأل: كيف يمكن ان نجسم هذا اللاهوت في السياق الذي نعيشه؟ وما هي نقاط التلاقي التي نستطيع أن نعكسها بحرية في مجتمعنا العربي؟ وكيف يتأثر المجتمع الذي نعيش فيه من هذا؟ وما هي التحديات للعدالة الجندرية في مجتمعنا؟ هل الدين وراء عدم العدالة أم العادات أم التقاليد؟ وكيف نستطيع أن نغيّرها ونخلق جو ينشر وعياً بأن العدالة الاجتماعية ليست منةً من المجتمع، إنما هي حقّ إلهي منحنا الله إياه في الخليقة وأكده المسيح في فدائه على الصليب.

وأود في هذا السياق أن أشكر جميع من ساهم في ترجمة هذا الكتاب إلى اللغة العربية، ولا سيما القس الدكتور منذر اسحق، وللسيدة سعاد يونان التي دققت فيه المفاهيم اللاهوتية الإنجيلية.

كما وأتمنى أن يكون هذا الكتاب مرجعاً هاماً لتكون الكنيسة سباقة في تحقيق عدالة النوع الاجتماعي فيها أولاً ومنها إلى المجتمع الكبير.

وليبارك الرب جهودنا جميعاً

أخوكم المخلص في الرّب

المطران د. منيب أ. يونان

مطران الكنيسة الإنجيليّة اللوثريّة

في الأردن والأراضي المقدّسة

تقديم

تعتبر دعوة الكتاب المقدس للتمسك بالعدالة في صميم فهم الذات لشراكة الكنائس ضمن الاتحاد اللوثري العالمي. تُحَّررنا نعمة الله وتجمعنا معاً في المسيح، وتقوينا لكي نعيش ونعمل معاً من أجل العدالة والسلام والمصالحة.

يلتزم الاتحاد اللوثري العالمي بالشمولية وتمكين المشاركة الكاملة والعادلة للمرأة والرجل في حياة الكنيسة والمجتمع وفي عملية صنع القرار وذلك فيما يتعلق بالاتحاد وأنشطته وبرامجه. يتطلع الاتحاد إلى الوراء إلى تاريخ حافلٍ من القرارات والإجراءات التي تعبر عن هذا الالتزام.

الأمين العام للإتحاد اللوثري العالمي القس مارتن يونجه. © الاتحاد اللوثري العالمي. بوتسمان- بينيت.

تعتبر سياسة عدالة النوع الاجتماعي (أو العدالة الجندرية) التي اعتمدها مجلس الاتحاد اللوثري العالمي عام ٢٠١٣ أداة لتعزيز رحلة شراكة الكنائس اللوثرية نحو الشمولية. وُضعت هذه السياسة بالمشاركة ونبعت وتطورت من خبرات أعضاء الكنائس، وعُزّزت بأسسِ هويتنا اللوثرية الكتابية واللاهوتية. وتُقدم هذه السياسة التوجيه والمنهجيات لوضع خطط العمل والاستراتيجيات في المناطق المختلفة وإدماج قضايا الجندر باعتبارها أولوية على جميع الأصعدة في جميع أعمال شراكة الكنائس اللوثرية.

التزم الاتحاد اللوثري في خطوة تاريخية بمحاربة العنف ضد المرأة، وأكد بالمقابل مكانتها في المناصب القيادية. وتعتبر سياسة العدالة الجندرية محطة محورية في توجه الاتحاد نحو تحقيق رؤيته الشمولية لتضمين قضايا الجندر. تتيح خارطة الطريق التي وضعت في هذه الوثيقة فرصاً للانخراط في حركات التغيير في العلاقات والأطر المختلفة. تمثل هذه السياسة دعوة للجميع، وخاصة قادة الكنيسة ورجال الدين، والنساء والرجال في مراكز القيادة وصنع القرار، والمسؤولين عن إدارة البرامج والمشاريع، وذلك لتأكيد العدالة بين الجنسين كقضية إيمان جوهرية. وبالتالي، تبين العدالة الجندرية الأبعاد الأساسية لهوية الكنيسة وصوتها النبوي في الشأن العام.

نقدم لكم سياسة عدالة النوع الاجتماعي هذه في وقتٍ لا تزال المرأة تواجه فيه تحدياتٍ جمةٍ في الكنيسة والمجتمع، وفيما يواصل كل من المرأة والرجل سماع دعوة الله لإقامة علاقات مبنية على العدالة. يتم نشر هذه السياسة في أوقاتٍ يسمع من خلالها الاتحاد النداء بالاصلاح المستمر (*semperreformanda*)، وفيما نستعد للاحتفال عام ٢٠١٧ بالذكرى السنوية الخمسمائة للإصلاح اللوثري. أوصي بشدة بهذه الوثيقة كي تدرسوها بروح الصلاة والتمييز، بحيث تجد سبلاً للتعبير في أطر وحياة الكنيسة. تخضع العلاقة بين الجنسين أيضاً لقوة الله المغيّرة، ولذلك يمكن تجديد هذه العلاقة لتصبح عادلة ومتكافئة.

القس مارتن يونجه
الأمين العام
الاتحاد اللوثري العالمي

المشي معاً على طريق العدالة الجندرية: رحلة تربوية

اِنْصِبِي لِنَفْسِكِ صُوًى. اجْعَلِي لِنَفْسِكِ أَنْصَابًا. اجْعَلِي قَلْبَكِ نَحْوَ السِّكَّةِ، الطَّرِيقِ الَّتِي ذَهَبْتِ فِيهَا. (أرمياء ٣١:٢١)

ستساهم المناقشة التربوية حول تحقيق العدالة الجندرية بتوجيه شراكة كنائس الاتحاد اللوثري العالمي نحو دراسة معمقة بكيفية التعليم والتعلم، وكيف سنرافق وندعم بعضنا بعضاً، فيما نواصل الرحلة معاً نحو جماعة تعيش الشمولية وتضمن ممارستها.

ترتكز سياسة العدالة الجندرية للاتحاد اللوثري العالمي على مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحدد خطوات ملموسة نحو تنفيذ العدالة بين الجنسين. تساعد هذه المبادئ على تسهيل عملية تكييف خطط العمل لمختلف الظروف السياقية.

وهكذا نقرأ :

نَامُوسُ الرَّبِّ كَامِلٌ يَرُدُّ النَّفْسَ. شَهَادَاتُ الرَّبِّ صَادِقَةٌ تُصَيِّرُ الْجَاهِلَ حَكِيمًا. وَصَايَا الرَّبِّ مُسْتَقِيمَةٌ تُفَرِّحُ الْقَلْبَ. أَمْرُ الرَّبِّ طَاهِرٌ يُنِيرُ الْعَيْنَيْنِ. خَوْفُ الرَّبِّ نَقِيٌّ ثَابِتٌ إِلَى الأَبَدِ. أَحْكَامُ الرَّبِّ حَقٌّ عَادِلَةٌ كُلُّهَا. أَشْهَى مِنَ الذَّهَبِ وَالإِبْرِيزِ الْكَثِيرِ، وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ وَقَطْرِ الشِّهَادِ.(مزمور ١٩:٧-١٠)

تساعدُ صورةُ الكتابِ المقدسِ عن الناموس ومبادئِ إحياءِ الروحِ وفرحِ قلوبِ النساءِ والرجالِ على إعادةِ إحياءِ العدالةِ والكرامةِ في العلاقات. وتُقسمُ الوثيقةُ إلى قسمين: مبادئ سياسة العدالة الجندرية ومنهجية سياسة العدالة الجندرية. توفرُ مبادئ سياسة عدالة النوع الاجتماعي للاتحادِ إطاراً لتوجيهِ تنفيذِ التزاماتِ العدالةِ بين الجنسين على جميعِ مستويات الشراكة اللوثرية.

مبادئ سياسة عدالة النوع الاجتماعي

تعتبرُ المبادئ العشرة المطروحة في الوثيقة محوراً رئيسياً لتعبير الاتحاد عن تأكيده للعدالة بين الجنسين، وهي في صميم معنى تحقيق العدالة بين الجنسين لشراكة كنائسنا، والعدسات التي يتم من خلالها فحص نشاطات الاتحاد، والمؤشرات أو علامات الطريق على طول رحلة شراكة الكنائس نحو العدالة بين الجنسين.

منهجية سياسة العدالة النوع الاجتماعي

توفر منهجية سياسة العدالة الجندرية المطروحة في الوثيقة الأدوات لتنفيذ مبادئ العدالة بين الجنسين من خلال التعبيرات الإقليمية ومن خلال الكنائس الأعضاء أيضاً، علماً بأنه سيتم تكييفها لتلائم السياقات المحلية. وسيتم رصد العملية من خلال شبكات إقليمية مرتبطة مع تعبيرات إقليمية. على الصعيد العالمي، سيقدم الأمين العام تقريراً إلى المجلس التنفيذي حول التقدم المحرز في تنفيذ سياسة العدالة بين الجنسين في شراكة الكنائس. وسيتم تطوير المنهجيات والأدوات بحيث تضحي البرامج والعمليات ملكاً خاصاً للجماعات المعنية في الكنائس الأعضاء. إن الهدف هو إنشاء دوائر تعليم ومجتمعات عاملة يتم من خلالها تبادل المعرفة وتقديم الدعم المتبادل بشكل فعال.

الأساس الكتابي

فِي الْبَدْءِ خَلَقَ اللهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ. وَكَانَتِ الأَرْضُ خَرِبَةً وَخَالِيَةً، وَعَلَى وَجْهِ الْغَمْرِ ظُلْمَةٌ، وَرُوحُ اللهِ يَرِفُّ عَلَى وَجْهِ الْمِيَاهِ... وَرَأَى اللهُ كُلَّ مَا عَمِلَهُ فَإِذَا هُوَ حَسَنٌ جِدًّا. (تكوين ١:١-٢، ٣١)

تحفّز روايات الخليقة في سفر التكوين التفكير عن مفهوم الخلق. هناك نرى أن كلّ ما هو موجود يعتمد اعتماداً كلياً على الله. وكثيراً ما تستخدم روايات الخليقة في تكوين ٢ لتعليم أن البشرية موجودة على شكل أضداد، وأن شكلاً واحداً من البشرية (ذكور) يتفوق على الآخر (إناث). ولكن يمكن أيضاً أن تفهم روايات الخليقة في سفر التكوين على أنها تنادي بفكرة أن التمييز الرئيسي هو بين الله ومخلوقاته، وليس بين الرجل والمرأة. تعتمد الخليقة على الله، وهذه هي العلاقة اللاهوتية الأساسية المتعلقة بالخلق.

يُعرّف هذا التمييز الأساسي بين الله وخليقته عن طريق المحبة، وليس عن طريق علاقات بين الجنسين يستثني فيها أحدهما الآخر. وعلى الرغم من أن قصص الخلق كانت تقرأ في بعض الأحيان لدعم التفريق بين الجنسين وللتنقيص من قيمة المرأة مقارنة مع الرجل، تُظهر قراءات أكثر شمولية للنصوص موقفاً مختلفاً.

يمكن أن تكون المساواة نقطة انطلاق أخرى (راجع تكوين ١:٢٧). خلق الله الجميع على قدم المساواة. كما يدعو الله البشرية بشكل متساوٍ في دعوة مشتركة كوكلائه على الأرض للإشراف على خليقته. تشدد أخلاقيات العناية بالخليقة والمحبة في هذه القراءة لسفر التكوين على أخلاقيات العدالة بين الجنسين، لأن العناية بالخليقة والمحبة وقبول

الإختلاف تسمو على كل شيء من منظور أن البشر هم دائماً أمام أعين الله أو في حضرته. كل البشرية معاً وكلاء للعناية بعضهم ببعض وأيضاً بالخليقة.

وَقَالَ اللهُ: نَعْمَلُ الإِنْسَانَ عَلَى صُورَتِنَا كَشَبَهِنَا، فَيَتَسَلَّطُونَ عَلَى سَمَكِ الْبَحْرِ وَعَلَى طَيْرِ السَّمَاءِ وَعَلَى الْبَهَائِمِ، وَعَلَى كُلِّ الأَرْضِ، وَعَلَى جَمِيعِ الدَّبَّابَاتِ الَّتِي تَدِبُّ عَلَى الأَرْضِ. فَخَلَقَ اللهُ الإِنْسَانَ عَلَى صُورَتِهِ. عَلَى صُورَةِ اللهِ خَلَقَهُ. ذَكَرًا وَأُنْثَى خَلَقَهُمْ. (تكو ١:٢٦-٢٧)

يوفر الكتاب المقدس أساساً للشمولية. كما نقرأ في الأناجيل أن الطرق التي تواصل المسيح فيها مع النساء اتسمت بالانفتاح والشمولية والترحيب والشفاء. تؤكد شهادات الكتاب المقدس بأن كلمة الله هي كلمة الحياة الفياضة للجميع: المرأة والرجل. إن دعوة الكنيسة النبوية، كمجتمع يتكون من طرفين متكافئين وذلك من خلال المعمودية، هي أن تدعو للشمولية وأن تعيشها. كما نقرأ في غلاطية ٣:٢٧-٢٨: "لأَنَّ كُلَّكُمُ الَّذِينَ اعْتَمَدْتُمْ بِالْمَسِيحِ قَدْ لَبِسْتُمُ الْمَسِيحَ: لَيْسَ يَهُودِيٌّ وَلاَ يُونَانِيٌّ. لَيْسَ عَبْدٌ وَلاَ حُرٌّ. لَيْسَ ذَكَرٌ وَأُنْثَى، لأَنَّكُمْ جَمِيعًا وَاحِدٌ فِي الْمَسِيحِ يَسُوعَ."

من حيث العلاقات بين الجنسين، تلهم هذه القراءات الكتابية واللاهوتية شراكة الكنائس لتكون مجتمعاً ذا حوار يقود إلى التغيير. إن الشراكة الكاملة والمتساوية بين المرأة والرجل ممكنة، وكذا الأمر فيما يتعلق بتحطيم القوالب النمطية بين الجنسين والتي تُخضع النساء بشكل خاص وتنتهك نزاهتهم وكرامتهم المعطاة من الله. ومع استمرار شراكة كنائسنا في رحلتها بالإيمان، سيحررنا الروح القدس لنفسّر النصوص الكتابية بطرق تهب الحياة وتؤكدها. هذا هو التفويض الأساسي للعمل والذي تمّ أخذه على مستوى صنع القرار في الاتحاد اللوثري العالمي.

التفويض

تلقى المجلس التنفيذي للاتحاد اللوثري العالمي في تشرين الأول من عام ٢٠٠٩ وثيقة "**لن يكون هكذا بينكم! *نظرة إيمانية على الجندرية والسلطة***"[١]، وصوّت المجلس على "تشجيع الكنائس الأعضاء على المشاركة بنشاط في متابعة

[١] الوثيقة موجودة بالانجليزية ولغات أخرى على الموقع الالكتروني التابع للاتحاد اللوثري العالمي: www.lutheranworld.org

العملية المؤدية إلى تطوير سياسة النوع الاجتماعي للاتحاد اللوثري العالمي". وتبنّت الجمعية الحادية عشر للاتحاد اللوثري العالمي في عام ٢٠١٠ قرارين هامين:

مبادئ الشمولية في الاتحاد اللوثري العالمي: توازن النوع الاجتماعي:

يجب أن تتشكل الجمعية العمومية للاتحاد اللوثري العالمي والمجلس التنفيذي والمسؤولين وجميع اللجان وفرق العمل الأخرى، وذلك في جميع المستويات الإقليمية، بحيث يشمل على أربعين في المائة على الأقل من النساء وأربعين في المائة على الأقل من الرجال. كما يجب احترام الكوتا بين الجنسين ما بين ممثلي الشباب.

يجب أن يحترم الاتحاد اللوثري العالمي هذا المبدأ الأساسي في جميع الأنشطة التي تنظم على جميع المستويات الإقليمية. وعلى موظفي الاتحاد تشجيع الأطراف التي تتعاون معهم للقيام بالمثل.[٢] وينطبق هذا المبدأ الأساسي على العاملين في المكتب التنفيذي الخاص بشراكة كنائس الاتحاد اللوثري العالمي.[٣]

قرار بشأن عدالة النوع الاجتماعي:

ندعو إلى حثّ الكنائس الأعضاء إلى تجديد الالتزام بشكل حقيقيّ وعمليّ وفعَّال لتنفيذ سياسات وقرارات الاتحاد اللوثري العالمي فيما يتعلق بمشاركة المرأة الكاملة في حياة الكنيسة وشراكة كنائس الاتحاد اللوثري العالمي، وكذلك في المجتمع.

ندعو الكنائس الأعضاء بوضع التشريعات والسياسات التنظيمية الملائمة التي تُمَّكن وتضمن حصول النساء على مناصب قيادية - كمرسومات للقسوسية أو علمانيات - وفرص لمواصلة التعليم اللاهوتي. نطلب من الكنائس التي لا ترسم النساء للقسوسية بأن تنظر بروح الصلاة إلى مدى تأثير هذا الرفض على أولئك اللواتي يُحرمن من ممارسة هذه الدعوة الإلهية لهن لأنهنّ نساء. تختبر الكنيسة بأسرها ألم هذا الإقصاء، وتخسر هذه المواهب التي أعطاها الله لهنّ.

ندعو الكنائس الأعضاء وسكرتاريا الاتحاد اللوثري لتضمين تحليلات مبينة على النوع الاجتماعي، كأدوات كتابية ولاهوتية في جميع جوانب حياة الكنائس الأعضاء والمشتركة في الشراكة، بما في ذلك أعمال الخدمة الاجتماعية والمناصرة.

نطلب وضع خطة عمل واضحة لتطوير سياسات جندرية ملاءمة للسياق المحلي، والتي يمكن تنفيذها على جميع المستويات في الكنائس الأعضاء، وبحيث تكون إلزامية لأمانة الاتحاد اللوثري العالمي. ندعو المجلس إلى الموافقة على مثل هذه العملية التوجيهية وتطويرها.

---

[٢] بسبب التحديات القائمة، فإن الاجتماعات والأنشطة التي لم يُطبّق فيها هذا المبدأ الأساسي لا تعتبر باطلة. ولكن يجب الاعتراف رسمياً بعدم امتثالها للمبدأ الأساسي، ويجب وضع الإجراءات اللازمة والرامية إلى تحسين هذه الحاجة.

[٣] **خبزنا كفافنا أعطنا اليوم**، التقرير الرسمي، المجمع الحادي عشر للاتحاد اللوثري العالمي، شتوتغارت، ألمانيا، ٢٠-٢٧ تموز ٢٠١٠ (جنيف: الاتحاد اللوثري العالمي، ٢٠١٠)، ص ٦١.

ندعو دعم النساء القائدات - مرسومات وعلمانيات - لا سيما النساء الأساقفة ورئيسات الكنائس، كونهن يلعبن دوراً حيوياً في الشراكة اللوثرية.

ندعو الاتحاد اللوثري العالمي والكنائس الأعضاء فيه لاتخاذ موقفٍ واضحٍ ضد العنف الأسريّ، والاعتراف بحق كل شخص أن يشعر بالأمان وأن يُعامل بكرامة واحترام، ويشمل ذلك أثناء التواجد في المنزل.

نطلب من المجلس التنفيذي أن تكون مسألة العدالة بين الجنسين بنداً دائماً على جدول أعماله. ولأن هنالك اختلالاً في التوازن بين الشباب من الذكور والإناث في هذا المجمع، ينبغي على المجلس أن يولي اهتماماً خاصاً بذلك.[٤]

طلب المجلس التنفيذي للاتحاد اللوثري العالمي من مكتب الشراكة في لقاء عام ٢٠١٢ في بوغوتا كولومبيا أن يُقدّم مشروع سياسة العدالة الجندرية إلى المجلس في عام ٢٠١٣. واعتُمدت بالإجماع سياسة عدالة النوع الاجتماعي من قبل المجلس المنعقد في جنيف في شهر حزيران ٢٠١٣.

تعريفات

تحدّد سياسة العدالة الجندرية الخطوط العريضة لمجموعة من المبادئ وتوفر الأساس لشراكة كنائسنا لتحقيق العدالة بين الجنسين.

تتضمن **عدالة النوع الاجتماعي** حماية وتعزيز كرامة المرأة والرجل انطلاقاً من أن كليهما مخلوقان على صورة الله، ووكلاء معاً على خليقة الله. ويتم التعبير عن العدالة الجندرية من خلال المساواة وتوازن القوى بين المرأة والرجل والقضاء على النظم المؤسسية والثقافية والعرفية التي تعطي امتيازات للرجل وتقمع المرأة وتدعم التمييز.

عدالة النوع الاجتماعي: رؤية شراكة الكنائس اللوثرية

متحررين من قبل نعمة الله، نحن شراكة متأصلة في يسوع المسيح نعيش ونعمل معاً من أجل عالم عادل وسلميّ.[٥]

إن شراكة الكنائس اللوثرية مدعوّةٌ للعيش والعمل في المسيح لمواجهة الظلم والقهر وخلق واقع متغير ومجتمعات متجددة تعيش في حياة كريمة تتسم علاقاتها بالعدالة بين الجنسين مما سيؤدي إلى ازدهار جميع البشر.

---

[٤] مرجع سابق، ص ٥٦.

[٥] *استراتيجية الاتحاد اللوثري العالمي ٢٠١٢–٢٠١٧، ص٩. راجع* www.lutheranworld.org/content/core-lwfdocuments.

يتضمن الانتماء لشراكة الكنائس المشاركة في رحلة روحية تتغذى على إنجيل نعمة الله، نقبل فيها المعمودية ونعيشها، ونشترك في الافخارستيا مع الله ومع بعضنا البعض. وعلى الرغم من اختلافاتنا، فلأننا في المسيح يوجد لهذه الاختلافات معانٍ متنوعة: إن اختلافاتنا هي مواهب. ليس واحدٌ أفضل من الآخر، ولا يجب أن يؤدي الاختلاف إلى عدم المساواة.

يرتبط منظور الجندرية بعدة مجالات حياتية، ويتفاعل مع مجالات أخرى ضمن المجتمع. يفترض هذا النهج المتعدد الجوانب أن بعض جوانب الهوية هي مصادر التمييز التي ترتبط مع بعضها البعض. وترابط فئات مثل الجندر أو العرق أو الإثنية أو السن أو الاحتياجات الخاصة أو الطبقة على المستويين الفردي والاجتماعي. تحتاج أنظمة عدم المساواة إلى تحليل منفصل على الرغم من أنها ترتبط في محاور الهيمنة. هنالك أدوات أخرى أيضاً مفيدة لمعالجة واقع القهر المبني على العرق والطبقة والطائفة والعمر. من خلال التفاعل والتقاطع مع قضايا المساواة بين الجنسين يمكن للمؤسسة القيام بمبادرات رائدة تقود إلى التغيير.

تعتمد العلاقات الإنسانية والأطر على أنظمة وهيئات تضمن تحقيق العدالة. توفر الهيئات العالمية والدولية مثل الأمم المتحدة الأطر القانونية العالمية لتنظيم البلدان ومجموعات الأفراد. إن تطبيق العدالة بشكل عمليّ جزءٌ رئيسيٌّ من سياسة العدالة الجندرية الخاصة بالاتحاد اللوثري العالمي. يلتقي مفهوم العدالة لدى المنظمات الدينية والكنائس مع مفاهيم الكتاب المقدس واللاهوت. ويتم التعبير عن العدالة عن طريق مفردات كتابية ولاهوتية ذات بعد نبويّ. يوفر هذا الفهم نهجاً بالغ الأهمية للسياق ويعتزم تحليل الواقع من خلال أدوات منسجمة مع منظور مفاهيم حقوق الإنسان واللاهوت.

يعتبر تطوير سياسة العدالة الجندرية للاتحاد اللوثري العالمي ومبادئها ومنهجيتها جهداً للوفاء بالالتزامات أعلاه في مجال العدالة بين الجنسين وتمكين النساء والرجال لضمان تعميم مراعاة العدالة الجندرية في جميع الأنشطة والأطر.

المعايير: من أهم المسائل الرئيسية التي يجب أن تطرح عند تحديد معايير العدالة الجندرية: ماذا هي حاجة الذين يتم تهميشهم والتمييز ضدهم بسبب جنسهم؟

يمكن استخدام بعض المعايير المذكورة أدناه كمؤشرات لقياس التغيرات بشكل عام في المواقف العامة أو الأطر التنظيمية المتعلقة بالعدالة الجندرية.

- **نهج عدم التضرر:** أي عنف وخسائر في الأرواح والقدرات – كما يعرفه الذين يفتقرون إلى امتيازات اجتماعية ودينية.

- **تحديد المؤشرات:** المشاركة المتساوية للمرأة والرجل (الكم)، وأهمية المشاركة المتساوية (النوعية).

- **المشاركة المتساوية** في القيادة وصنع القرار - كمية ونوعية.

- **المساواة في الحصول** على الموارد واستخدامها.

- استخدام معايير ومعاهدات **الأمم المتحدة وحقوق الإنسان.**

من الضروري في كل سياق تحديد مؤشرات محددة، وحقائق وأرقام وآراء أو تصورات للإشارة إلى التغييرات أو التقدم في خطط العمل ضمن السياقات المتنوعة لتنفيذ مبادئ العدالة الجندرية الواردة في هذه السياسة.

الهدف

تسعى سياسة العدالة الجندرية للاتحاد اللوثري العالمي إلى توفير النوايا والأدوات السياسية التي تساهم في تعزيز العدالة بين الجنسين وذلك من أجل تحقيق مجتمعات وكنائس شاملة ومستدامة. تعتبر هذه السياسة بمثابة أداة لشراكة كنائس الاتحاد اللوثري العالمي ومجموعاته ومؤسساته لتحقيق المساواة بين الجنسين من خلال تنفيذ تدابير ملاءمة للواقع المحلي والتي تعزز العدالة والكرامة.

القصد: لماذا نحتاج سياسة عدالة جندرية؟

إن القصد من سياسة العدالة الجندرية هو توليد نبضات إبداعية تسهم في تغيير الأوضاع الاجتماعية والمعايير والقيم أو علاقات القوة، وكذلك تطبيق إجراءات جديدة تساعد على ضمان العدالة الجندرية. إن التوقعات من اعتماد سياسة العدالة الجندرية هي أن هذا الأمر سيقود الكنائس الأعضاء ومكتب الاتحاد إلى:

- **إقرار** السياسة مع مبادئها التطبيقية كالتزام شراكة كنائس الاتحاد اللوثري العالمي نحو تحقيق العدالة الجندرية.

- **الانخراط** في تقييم ذاتي بمشاركة الموارد والتحديات التي تواجها الكنائس في سعيها نحو تحقيق العدالة الجندرية.

- **تحليل** مشاركة المرأة والرجل في حياة الكنيسة من حيث وجودهما على مستويات صنع القرار وحصولهما على التعليم اللاهوتي ومعالجة أوجه التفاوت المحتملة في هذه المجالات.

- **تشجيع** المرأة والرجل على المناقشة والتفكير في الأدوار الاجتماعية التي يلعبونها تقليدياً، وتجاوز المهام التقليدية المسندة إليهم ثقافياً في حياة الكنيسة والمجتمع، بحيث يثري أولئك الذين لديهم المهارات المناسبة والاستعداد للخدمة في مجالات أخرى ديناميكية العمل والخدمة في المجموعات الكنسية وشراكة الكنائس.
- **تشجيع** قيادة الكنيسة على المناقشة والتفكير في تفسيرات النصوص المقدسة التي تلقي ضوءاً مختلفاً على معنى النص، وإذا لزم الأمر، وضع تفسيرات جديدة عند الإشارة إلى المرأة وأدوار الرجال ومسؤولياتهم. الفرصة متاحة لقادة الكنيسة للعمل مع القادة الدينيين والعلمانيين لدعم المساواة بين الجنسين.

ما المقصود من وجود سياسة ما ضمن شراكة كنائس الاتحاد اللوثري العالمي؟

السياسة هي تعبيرٌ عن القيم، ورؤيةٌ تعطي التوجيه والإرشاد لتحقيق العدالة بين الجنسين. إنها توفر إطاراً من النوايا. ثمّة مستويات مختلفة من المشاركة السياسية داخل شراكة كنائس الاتحاد اللوثري العالمي. تتشكل الشراكة بين الكنائس الأعضاء بطريقة تضمن من خلالها قرارات المجلس التنفيذي والمجمع المتابعة والمساءلة المتبادلة. ينص الدستور بوضوح على أن الاتحاد اللوثري العالمي هو أداة الكنائس الأعضاء المستقلين وليس لديه أي سلطة هرمية. مع الحرية تأتي المسؤولية. وتنصب التالي المادة الثالثة من الدستور (الطبيعة والوظائف)على أن الكنائس الأعضاء "تتفق على التبشير بكلمة الله وتتحد في شراكة المنبر والمذبح." علاوة على ذلك، فإنّ الاتحاد اللوثري العالمي:

"يعزز الشهادة الموحدة لإنجيل يسوع المسيح ... ويعزز عمل الخدمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم بين الكنائس الأعضاء، وذلك للحدّ من الفقر، وتعزيز حقوق الإنسان والسلام والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، والعناية بخليقة الله وضمان التوزيع العادل للموارد الطبيعية، ويعزز من خلال الدراسة بالتعاون فهم الذات والشراكة للكنائس الأعضاء."[٦]

ومن هذا المنطلق، فإن وجود سياسة ما هو إحدى الوسائل التي يُعبِّر الاتحاد اللوثري العالمي من خلالها عن الشهادة الموحدة للكنائس الأعضاء، مما يشجعهم على تعزيز حقوق الإنسان والعدالة وفهمهم لذاتهم. إنها إحدى الطرق للتعبير بمزيد من التفاصيل عن معنى أن نكون ضمن شراكة على مستويات مختلفة أو في أوجه متميزة من المسؤوليات.

قرارات المجلس التنفيذي للاتحاد اللوثري العالمي

أقرّ المجلس في اجتماعه المنعقد عام ٢٠١٣:

اعتماد سياسة العدالة الجندرية وتوصياتها كإطار يقود عملية تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالعدالة الجندرية على جميع مستويات الشراكة

[٦] إطلع على www.lutheranworld.org/content/core-lwf-documents.

قبول منهجية سياسة العدالة الجندرية للاتحاد والإيعاز بتنفيذها من خلال التعبيرات السياقية الإقليمية والكنائس الأعضاء مع تفهّم أن الأمر سيشمل تكييف المنهجية مع السياق المحلي

أن يُطلب من الأمين العام إن يقدم تقريراً إلى المجلس التنفيذي عن التقدّم الذي تمّ تحقيقه في تنفيذ سياسة العدالة الجندرية للاتحاد اللوثري العالمي في الشراكة.

مستويات المسؤولية

تماشياً مع دستور الاتحاد اللوثري العالمي، هذه هي المستويات التي تنفذ هذه السياسة:

الجمعية العمومية والمجلس التنفيذي وهيئة المسؤولين التنفيذيين

- سيتم استخدام هذه الوثيقة لتحديد التوجه العام وتنظيم عمل مكتب الاتحاد. وإن هيئات الحوكمة هي المسؤولة عن تقييم الآثار المترتبة على سياسات العدالة بين المرأة والرجل وقراراتها، وضمان أن الهيكل التنظيمي والعمل البرنامجي يتماشيان مع مبادئ العدالة الجندرية.

مكتب شراكة كنائس الاتحاد اللوثري العالمي وبرامجه ومشاريعه، والبرامج الدولية التابعة للاتحاد

- ينبغي، بقدر الامكان، تطبيق السياسة المتعلقة بالجندر من أجل تطوير العمل وتقييمه. يتضمن تطبيق السياسة في العمل الالتزام بزيادة الوعي والمهارات، وتوفير المرافقة وتسهيل العمليات التي تؤدي إلى العدالة بين الجنسين. وإنّ الإدارة مطالبة بتنفيذ مراجعات ممنهجة لإجراءات المؤسسة والتزامها بتحليل الجندر، وضمان أن النظم والتدابير المناسبة موضوعة في المكان المناسب لتعزيز المساواة بين الجنسين والعدالة في عمل البرامج واختيار الموظفين.

الكنائس الأعضاء

- ضمان تنفيذ القرارات على مستوى الجمعية العمومية والمجلس التنفيذي ودعم ومرافقة بعضهم البعض في استكشاف مواءمة سياق المساواة بين الجنسين للمساءلة المتبادلة.

يجب احترام استقلالية كل كنيسة عضو في سياقها وواقعها المحلي. وقد تبنت الكنائس الأعضاء خيار السير معاً وتبادل المسؤوليات والخبرات والاتكال على الآخر. ويتطلب هذا متابعة هذه القرارات وتكييفها لتلائم السياق المحلي.

التعبيرات السياقية

- توفير فرص لتأطير سياسة العدالة الجندرية من خلال الحوار عبر الثقافات وتبادل الخبرات المكتبسة.

توفر المناطق الجغرافية المختلفة المجال للتعبير عن المرافقة والمساءلة المتبادلة من خلال الأطر والأدوات والمنهجيات المتفق عليها، لأنها تخلق مساحات لإثراء النهج المحلي من خلال الخبرات الاقليمية.

مبادئ سياسة عدالة النوع الاجتماعي للاتحاد اللوثري العالمي

إن الاتحاد اللوثري العالمي شراكة بين الكنائس اللوثرية والتي تلتزم بالأمور التالية:

١. **ترويج** مفهوم العدالة بين الجنسين كأساس لاهوتي لإعلان الكرامة والعدالة لجميع البشر، وتعزيز المساواة بين الجنسين كحق من حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً.

٢. **التمسك** بقيم الكرامة والعدالة والشمولية والمشاركة المتبادلة والمساءلة والشفافية مما يعكس احترام مواهب الجميع.

٣. **تطبيق** قرارات الجمعية العمومية للاتحاد اللوثري العالمي ومجلسه التنفيذي المتعلقة بالشمولية ودمج الجندر والتوازن بين الأجيال على جميع المستويات الإقليمية والمحلية، مما يضمن التمثيل المتساوي ومشاركة المرأة والرجل على جميع المستويات في مراكز صنع القرار.

٤. **ضمان** تحليل الجندر في جميع الأعمال الإنسانية وأعمال التنمية ومعالجة المساواة بين الجنسين بشكل مقصود ومباشر من أجل تعزيز أنماط العدالة والشمولية. لهذا السبب، من الضروري إدراك وتحليل آثار كل مراحل التنمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

٥. **دعم** تمكين المرأة كاستراتيجية رئيسية نحو إنهاء عدم المساواة في توزيع الثروات ومناطق الصراع، بالإضافة إلى منع العنف القائم على الجندر والاستجابة عند حصوله بقدر الامكان.

٦. **العمل** بنشاط على تعزيز إشراك الرجال في التفكير في معنى الرجولة في سبيل المشاركة في تحقيق العدالة الجندرية.

٧. **التطرق** للممارسات الممأسسة والأطر التي تخلق الحواجز والتي تحول دون المشاركة الكاملة للمرأة في القيادة وعلى مستويات صنع القرار.

٨. **التأكد** من أن السياسات الرئيسية والنظم والممارسات والميزانيات وإدارة الموارد البشرية والتوظيف والتمثيل والتدريب وإدارة وهيئات صنع القرار في المؤسسات هي سياسات متوازنة من منظور الجندر، بالإضافة إلى دعم المشاركة المتساوية للمرأة والرجل.

٩. **التأكد** من تبني التحليل المبني على الجندر في جميع برامج ودورات مراحل المشاريع: التحليل والتخطيط والتنفيذ والرقابة والتقييم.

١٠. **إشراك** جميع جوانب اللاهوت والليتورجيا والحياة التعبدية من منطلق العدالة الجندرية.

منهجية سياسة عدالة النوع الاجتماعي للاتحاد اللوثري العالمي

تقود منهجية سياسة العدالة الجندرية عملية تحقيق العدالة بين الجنسين. وتستند المبادئ التوجيهية التي تنص على النهج التربوي إلى التفكير في العدل بين الجنسين من منطلق منهجية ثلاثية الأبعاد، والتي تعتمد على **المراقبة والحكم والتطبيق**، بحيث صُمّمت لمسار يحدد السياق المحلي لالتزامات السياسة العامة.

يشجع الاتحاد اللوثري العالمي كل تعبيرات الشراكة للتفاعل مع هذه المنهجية والتكيف معها، وتقديم هذه المفاهيم الأساسية في سياقها الخاص المحلي وبلغاتها الخاصة.

- **المراقبة** تعني مراقبة وقراءة كل واقع وسياق.
- **الحكم / التمييز** يعني استخدام مبادىء حقوق الانسان المتفق عليها كتابياً ولاهوتياً وعالمياً لتمييز الواقع وفهم القضايا الرئيسية الناشئة عن سياق معين.
- **التطبيق** يعني الممارسة أو التنفيذ. بعد قراءة وتحليل الواقع، يتم الاتفاق على الإجراءات المطلوبة لسياق محدد.

راقب: أين تقف شراكة كنائسنا في رحلتها إلى الشمولية؟ يوفر هذا الجزء الأول نقطة انطلاق لوصف الواقع الذي نعيشه فيما يتعلق بمشاركة المرأة وتحليل الجندر. ويصف هذا الجزء قصة مشاركة المرأة في الشراكة وكيف أن الجندر قد أصبح قضية لاهوتية ضمن هذه الشراكة. إن أمور مثل ممارسة النظر إلى الواقع والاستماع بامعان إلى الأصوات المختلفة في الشراكة فيما يتعلق بقضايا الجندر والعقبات التي تواجهها النساء بشكل خاص هي خطوات أولى في تنفيذ

هذه السياسة. لا تبدأ عملية بناء الوعي وسياسات الجندر من فراغ، بل تُبنى على مقدار المعرفة لدى مجموعات وجماعات مختلفة وأفراد وأطراف معنية.

الحكم / التمييز: الأساس الكتابي واللاهوتي. لماذا تهتم كنائس الاتحاد اللوثري العالمي بالعدالة بين الجنسين؟ إنّ الكتاب المقدس والتقليد اللوثري بالنسبة لشراكة الكنائس هما العدسات التي يتم من خلالها مناقشة قضايا تضمين الجندر من منظور الإيمان. نعبّر عن المساواة بين الجنسين في لغة الإيمان كالعدالة بين الجنسين. العدالة هي نقطة الانطلاق التي يتم من خلالها بحث العلاقات التي تتسم بالمساواة. العدالة هي الصوت النبوي والأساس لإحداث التغيير وضمان الكرامة للجميع. هذا المفهوم الكتابي للعدالة هو محور وقلب النقاش اللاهوتي. ويتم تحليل المفاهيم اللاهوتية الأساسية في الهوية اللوثرية من خلال منظور العدالة الجندرية. وينتج هذا الحوار نهجاً لاهوتياً لسياسة العدالة الجندرية.

التطبيق: التنفيذ ومواءمة السياق المحلي. يحدد هذا الجزء الثالث مبادئ وتوجيهات لتنفيذ الاستراتيجية. تم تطوير مسار لتحقيق العدالة بين الجنسين من خلال رصد سبعة نقاط رئيسية - كمقدمة لقيم والتزامات تلتها قائمة استراتيجيات للتنفيذ. تم تصور سياسة العدالة الجندرية للاتحاد اللوثري العالمي كعملية تشاركية للتفكير والعمل على تحقيق العدالة بين الجنسين، بهدف وجود سياسة حية وحيوية، والتي يمكن أقلمتها واستخدامها في مختلف المناطق والسياقات المحلية. يعتبر موضوع السياقات الخاصة بكنائس الشراكة معقداً للغاية، وذلك لوجود ١٤٥ عضواً من الكنائس في سبع مناطق جغرافية (آسيا وأفريقيا وبلدان الشمال الأوروبي، وأوروبا الشرقية وأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي). يمكننا أن نشير مثلاً إلى التنوع الغني في اللغات ضمن شراكة الكنائس، وكيف أن مكتب التنسيق بين كنائس الشراكة يمارس أعماله باللغات التالية: الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية. لذلك من الصعب التعبير عن طريق الكتابة عن هذا التنوع الغني، ومن الصعب أيضاً التعبير عن الحجج لتصبح دعوة لمواصلة الحوار والتعامل والانفتاح للسياقات المختلفة. كيف يمكننا صياغة النص بحيث يثير مزيداً من النقاش ويؤدي إلى التغيير؟

تعتبر سياسة العدالة الجندرية دعوة للإنخراط في حركات التغيير في العلاقات والأطر الكنسية والمجتمع والحياة. من منطلق الفهم بأن الحياة تأتي أولاً، يقدم هذا الإطار المنهجي مقترحات لكيفية تأطير بعض المبادئ المحددة في هذه السياسة. لذلك، يعتبر البدء بتحليل الواقع الذي نعيش فيه وطرح الأسئلة وقراءة السياق المحلي خطوات أولية يليها التفكير اللاهوتي ضمن حوار مع منظور حقوق الإنسان وتقييم نماذج التنمية والأطر والتقاليد الثقافية. ولا يكفي التحليل وحده. إنّ المهم هو الممارسة، أي أن نعطي هذه المفاهيم والقيم حياة. وبالتالي، يعتبر التنفيذ والتحقيق هما النتيجة النهائية المتوقعة والضرورية.

هناك تحدٍّ كبير، ألا وهو عملية فهم السياق وأخذه بعين الاعتبار لكلّ ثقافة من الثقافات التي ينتمي إليها أعضاء الشراكة اللوثرية. حتى عندما يتم تعريف الثقافة بوصفها نظماً للمعارف والسلوكيات والمعتقدات والقيم والرموز المقبولة والمشتركة من قبل جماعة من الناس، فنحن نفترض أن هذه النظم ديناميكية وغير ثابتة. وبالتالي، يجب أن

يأخذ تحليل السياق المحلي بعين الاعتبار عناصراً وديناميكيات ثقافية. ويلي ذلك تحديد الأولويات التي سيتم تنفيذها في هذه الظروف المحددة. لا يمكن لحقيقة واحدة أن تسود على كلّ شيء وتحدد ما هو مهم. ويثري التعلم المتبادل والتشارك إجراءات ملموسة في جميع مجالات الكنيسة والمجتمع بهدف تحقيق العدالة بين الجنسين.

ما هو التغيير الذي تسعى هذه السياسة إلى تحقيقه في حياة الأشخاص الذين شاركوا في التفكير والعمل؟ هذا هو السؤال الرئيسي الذي يرافق هذه العملية. أخيراً وليس آخراً، لنحتفل! لنحتفل بإمكانية الوحدة ومناقشة تغييرات حاسمة في الحياة ولاهوت الكنيسة. لنحتفل بشراكتنا. لنحتفل بتجمعنا، مصلين ومرنمين معاً:

يدعو الله شعبه الآن إلى حياة جديدة، والسير معاً يداً بيد. لقد حان الوقت الجديد للتغيير، واللحظة هي الآن. دعونا نسير معاً، فلا يمكن للمرء أن يسير لوحده! لذا، تعالوا وانضموا إلينا! (توما مينا ٢٢١)

أين تقف جماعة الاتحاد اللوثري العالمي في رحلتها إلى الشمولية؟

قيادة المرأة ومشاركتها

كانت سياسة الاتحاد اللوثري العالمي على مدى عقود وما تزال العيش وفقاً لالتزاماته اللاهوتية والعملية لاحتضان الشمولية باعتبارها واحدة من القيم الأساسية. ويمكن رؤية ذلك في القرارات التي اتخذت في أوقات سابقة لضمان مشاركة المرأة:

- في عام ١٩٥٢، في الجمعية الثانية للاتحاد اللوثري العالمي في هانوفر، ألمانيا، أدرج قسم المرأة وتم الحفاظ عليه كلجنة نسائية، ممهداً الطريق إلى تأسيس اللجنة الاستشارية الأولى لمكتب شؤون المرأة في عام ١٩٧٥. اتخذ قرار إنشاء مكتب لشؤون المرأة في عام ١٩٧٠ في الجمعية الخامسة للاتحاد اللوثري العالميفي ايفيان بفرنسا.
- في عام ١٩٨٤، تم اعتماد قرارات تاريخية خاصة بمشاركة المرأة وتحديد أشخاص من قبل الجمعية السابعة في بودابست، هنغاريا، والتي عقدت العزم على إقامة "نظام الكوتا" لضمان مشاركة أربعين في المائة على الأقل من النساء. أكدت الجمعيات الثامنة (كوريتيبا، ١٩٩٠) والتاسعة (وينيبيغ، ٢٠٠٣) هذه الالتزامات.

نسبة أعضاء الاتحاد اللوثري العالمي من الكنائس التي تنصب نساء

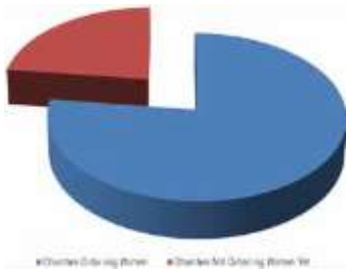

يعكس الشكل الأيمن بأن غالبية الكنائس الأعضاء (٧٧٪) في الاتحاد اللوثري ترسم المرأة للقسوسية.

نسبةالأعضاءالمنتسبينإليالاتحادالوثريالعالميمنالكنائسالتيتنصبنساء

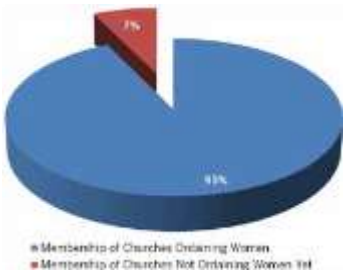

يعكس الشكل الأيسر بأن الغالبية العظمى(٩٣٪) من ٧٠ مليون لوثري ينتمون إلى كنائس أعضاء في الاتحاد اللوثري العالمي ترسم المرأة للقسوسية

- قررت الجمعيات العمومية والمجالس، وهي هيئات صنع القرار الرئيسية في مكتب الاتحاد، أن استخدام المرأة المواهب التي أعطاها إياها الله ضمن خدمة القسوسية هو ممارسة مهمة يجب اتباعها في الكنائس الأعضاء حول العالم. وأحد هذه الفوائد هو التفكير اللاهوتي الناتج عن إدماج المرأة في خدمة القسوسية. يبين ذلك كيفية فهم الكنيسة لماهيتها، ويعطي شهادة مرئية لعيش شمولية الإنجيل وإعلانها للملىء.

إنّ مشاركة المرأة في خدمة القسوسية هي أمر حيوي وخطوة نحو بناء شراكة كنائس تتسم بالشمولية. وإنّ المشاركة الكاملة للمرأة والرجل في هيئات صنع القرار هي خطوة حاسمة أخرى نحو الشمولية. ويجسّم الاتحاد اللوثري العالمي بهذا الأمر فكرة أن الإصلاح هو عملية دائمة ومستمرة.

لقد تمّ بذل الكثير من الجهود الإيجابية والتغييرات داخل شراكة كنائس الاتحاد اللوثري العالمي والتي اتخذت على أساس قرارات مدروسة ومنسقة تدعم المشاركة الكاملة للمرأة. على سبيل المثال، يدعم ويعزز نظام الكوتا القيادة المشتركة داخل الأطر المؤسسية التابعة للاتحاد اللوثري العالمي مثل الجمعيات العمومية والمجالس. إن استخدام نظام الكوتا هو آلية هيكلية مصممة لمواجهة مجموعة متنوعة من العقبات العملية التي تواجه المرأة في سعيها للوصول إلى مختلف المستويات والمناصب. ومن خلال المجموعات النسائية المرتبطة بالاتحاد اللوثري العالمي، تساهم النساء والفتيات في رفاه المجتمع من خلال توفير الخدمات الإنسانية لجيرانهم. ومع ذلك، لم تعالج الكنيسة بالكامل الطرق التي تولّد من خلالها النظم والعلاقات الجندرية امتيازاً للبعض على حساب الآخر، وأيضاً القهر والألم للآخرين، وبالتالي تؤثر على حياتنا المشتركة في الكنيسة والمجتمع.

في حين أن نظام الكوتا هو أداة هامة لضمان تمثيل المرأة، فإنه لا يزال هناك عقبات خطيرة في كثير من الأحيان باتجاه طريق المشاركة الكاملة. يبدو أن هناك فصلاً بين القرارات التي اتخذت على الصعيد العالمي في المجمع وما يحدث محلياً. وببساطة، فإنّ الوفاء بنظام الكوتا غير كافي. بينما قد يكفل نظام الكوتا وجود النساء، فإنه لا يضمن بالضرورة المشاركة. ومن أجل الوفاء بالتزامات الجمعيات السابقة وتحقيق هدف الشمولية الكاملة، هناك حاجة ملحة إلى أن نتغير ككنائس وكشراكة حول العالم من خلال القوة التي يجلبها كل من المرأة الشباب.

من إحدى معالم شراكة كنائس الاتحاد اللوثري العالمي الصوت النبوي الذي ورد في وثيقة: ***الكنائس تقول "لا" للعنف ضد المرأة***،[٧] والذي يعترف بأن العنف موجود داخل الكنائس، ويناقش التدابير التي يجري اتخاذها لمكافحة هذا العنف.

ويستند عمل الكنائس والمؤسسات الكنسية لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه على أخلاقيات مقاومة الظلم. تعتبر الممارسات الكنسية والعمل الإنساني والتفكير اللاهوتي جزءاً لا يتجزأ من النهج الناقد للإيمان والدين، والذي يمكن أن يساعد على تفكيك العلاقة الخطيرة في كثير من الأحيان ما بين الدين والثقافة التي تحطّ من شأن المرأة إلى حيث يحدث العنف غالباً. تظهر الخبرة المكتسبة من دراسة وتنفيذ خطة عمل الاتحاد اللوثري العالمي الواردة في وثيقة **الكنائس**

[٧] *أطلع على الوثيقة في موقع الاتحاد اللوثري الألكتروني* www.lutheranworld.org.

تقول "لا" للعنف ضد المرأة أن الإيمان هو العنصر الحاسم الذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار في المساعي للتغلب على العنف. إحدى جوانب الدعوة المسيحية هو "تسمية الشيءعلى حقيقته". ولذلك فمن المهم أن تعلن الشراكة على الملأ أن العنف ضد المرأة يشكل خطيئة، وأنه يجب على الكنائس أن تكون ملاذاً آمناً.

شراكة كنائس الاتحاد اللوثري العالمي على الطريق لتحقيقا لعدالة بين الجنسين

يواصل الاتحاد اللوثري العالمي تطوير الوسائل لدعم التزامه بتحقيق العدالة الجندرية وعيشه هذه العدالة على المستويات التنظيمية والهيكلية:

- في عام ١٩٩٧، في الجمعية العمومية التاسعة في هونغ كونغ، تم تصنيف الالتزام بالمساواة الجندرية باعتبارها إحدى المهام الأساسية لشراكة الكنائس: للتحدث عن الجندر والقوة من منظور إيماني وكتابي ولاهوتي كقضية عدالة ولمعالجة الجندر والقوة بوصفها قضايا تتعلق بالقيادة.

- ركزت الجمعية العمومية العاشرة عام ٢٠٠٣ في وينيبيغ في كندا على العديد من القضايا التي نوقشت والقرارات التي اتخذت في السنوات السابقة، وأكدت تعزيز الإدماج الكامل للمرأة والشباب في حياة الكنيسة والمجتمع بشكل كامل.

- أثبتت تجربة الكنائس عند القيام بالخدمات الإنسانية بأن التفكير اللاهوتي يصبح أكثر ارتباطاً بالواقع عندما يرتبط مع الرأفة والاهتمام الصادق بالقريب. تضع الكنائس أنفسها من خلال أعمال الخدمات الإنسانية في الأماكن العامة، وتستمع وترى وتلمس وتحلل وترافق الذين يعانون ويُظلمون. في هذه الحركة الديناميكية من التفاعل مع الشأن العام، ومن خلال تقديم رؤية نافذة مبنية غلى كنز الإيمان الغني، تصبح الكنائس جماعة المواطنين، أي تتقمص المواطنة. ومواطنة الكنيسة هو جزء لا يتجزأ من الهوية اللاهوتية. إنها الطريقة التي تفهم الكنائس نفسها باعتبارها جزءاً من حركة الله الأبدية والدائمة نحو الخليقة والبشرية جمعاء. ذلك جزء من فهم الذات المتعلق بالإرسالية نحو العالم. هذا ما رأيناه أولاً في الله عندما ترك مكانته المنزهة ودخل إلى عالم الفرح والألم والمعاناة والرجاء.

- وانطلاقاً من هذا المفهوم لخدمة الكنسية في النواحي الانسانية والاجتماعية، يعمـــل الاتحـــاد اللوثري العالمي نحو تعزيز الحقوق الكاملة والمساواة بين جميع البشر،

وبالتالي يشارك في تعزيز الدور القيادي للمرأة ومشاركتها الكاملة. تساهم هذه الخدمات في دعم حقوق الفقراء والمظلومين، وتوفر الأساس العملي لفهم مفاهيم العدالة على جميع المستويات وفي جميع العلاقات، وتحديداً في العلاقات بين الجنسين.

- في عام ٢٠٠٩، تم مأسسة عملية التفكير في الجندر والسلطة، ونشرت في الوثيقة، **"لن يكون هكذا فيكم! *نظرة إيمانية على الجندر والسلطة*"**، والتي تم اعتمادها من قبل المجلس التنفيذي للاتحاد اللوثري العالمي. هذا هو مثال آخر حول التفكير اللاهوتي المبني على تحليل الجندر والذي يوفر الأساس لتطور السياسة.

- بالإضافة إلى ذلك، اعتمد التزام الاتحاد اللوثري العالمي، كشراكة بين الكنائس، لتبني سياسة العدالة الجندرية على الخبرات والمشاركة من الكنائس الأعضاء في عملها نحو تعزيز حقوق الإنسان. تعتبر سياسات الجندر الخاصة بالكنائس والمؤسسات الكنسية الأساس لتطوير سياسة واسعة لشراكة الكنائس، وتمثل حركة لولبية. يتم جمع الخبرات ومأسستها على مستوى الشراكة. وتستند صياغة المفاهيم الجديدة للجماعة على هذه الاتفاقيات والخبرات .

هناك دروس كثيرة مستفادة من المبادرات والعمليات على جميع مستويات الكنائس الأعضاء والمكاتب والبرامج والمشاريع. إنّ التحدي هو أن تعكس هذه الدروس نهجاً أكثر شمولية، يستند على المفاهيم اللاهوتية، حول كيفية التعامل مع الطرق التي تميز وتظلم فيها الأنظمة، على أساس البناء الاجتماعي والثقافي، وكيف تؤثر على وجود المرأة في القيادة. هذا معناه أن نتحرك إلى ما هو أبعد من مجرد فكرة جلب "المرأة إلى الطاولة" (كوجود) نحو "مساواة بين المرأة والرجل على الطاولة" (المشاركة الكاملة).

الأساس الكتابي واللاهوتي: لماذا تهتم شراكة الكنائس اللوثرية بالعدالة بين الجنسين؟

إن وضع سياسة عدالة جندرية خاصة بشراكة كنائس الاتحاد اللوثري العالمي واعتماد هذه السياسة هو جزء لا يتجزأ من عملية فهم الرسالة الشمولية على أنها تجسيدٌ لنعمة الله في العالم. واللاهوت اللوثري غنيٌ بالموارد التي تعمق كيفية فهم الشراكة لمفهوم العدالة الجندرية والتي تزيد من المساءلة المتبادلة بين أعضاء الشراكة في هذا الصدد، وكل هذا من خلال فهم هذه العدالة على أنها عمل من أعمال الإيمان. وملاءمة الواقع أو السياق الذي تعيشه الشراكة هو إحدى السمات المميزة للّاهوت اللوثري. هذا يعني حوار مستمر بين المناطق الجغرافية داخل الاتحاد اللوثري العالمي. وفقاً لاستراتيجية الاتحاد اللوثري العالمي ٢٠١٢-٢٠١٧:

"تعتمد الكنائس االلوثرية الأعضاء في الشراكة على بعضها البعض. هناك مراكز متعددة لصنع القرار والعمل. كون الكنائس الأعضاء جزءاً لا يتجزأ من الشراكة يمكنها من المشاركة وتحديد شكل حياة الشراكة عبر الشبكات التي تربطهم وتجمعهم معاً إقليمياً وعالمياً. يجب الاحتفال بالتنوع الثقافي الغني، إذ يوفر هذا التنوع فرصاً للقاءات مشتركة متنوعة، ولإغناء الآخر وللتعلم المتبادل."[٨]

العدالة الجندرية محطة توجيهية لهذه المراكز المتعددة، وموضوع حوار بينها.

وُضعت نظرة الكتاب المقدس عن المساواة والعدالة في بداية هذه الوثيقة لتعبر عن الأساس الكتابي لمفهوم العدالة الجندرية من قبل شراكة كنائس الاتحاد اللوثري العالمي. خلق الله البشر على صورته - ذكراً وإنثى: مختلفين ولكن متساوين. تشترك المرأة والرجل في شرف الاهتمام بكل خليقة الله ومسؤولية العناية بها. ويتكل البشر في ذلك على الله وبناءاً على ذلك يخدمون بعضهم بعضاً.

ويقودنا استخدام مفهوم الجندر لتفسير قصص الخلق إلى توجيه أسئلة محورية مثل: كيف يقبل الرجل والمرأة سموّ الله وسيادته فيما يتعلق بالبشرية جمعاء؟ كيف تعيش المرأة والرجل ليكونا شركاء الله في خلقه المستمر؟ كيف يمكن تفسير مفاهيم الكتاب المقدس الأساسية عن التساوي في الخلق والوكالة المتساوية لتعزيز الشراكة؟ ماذا تعني العناية بما أنعم الله علينا ضمن السياق الثقافي المحلي الخاص؟ وما هي تداعيات مفهوم الوكالة على الخليقة على العدالة للمرأة والرجل في السياق الثقافي الخاص؟

وفيما يلي بعض المنطلقات اللاهوتية اللوثرية الأساسية، والتي يتم في ضوئها تشجيع الكنائس الأعضاء في الاتحاد اللوثري العالمي على تطوير عملها باتجاه العدالة الجندرية، ومشاركة هذه الكنائس خبراتها المتنوعة مع بعضها البعض. وتحدث مثل هذه العمليات والحوارات بشكل أفضل بالتعاون الكامل بين المرأة والرجل.

الكتاب المقدس: حوار بين الحياة والنصّ

لماذا يعتبر الكتاب المقدس مهماً؟ يتحدث الكتاب المقدس إلى العالم عن نعمة الله. ذكّر المصلح مارتن لوثر المسيحيين بأن وعد الله بالنعمة من خلال يسوع المسيح هو أهم الأمور والعقائد. لذلك يوجد دائماً سؤال مهم في التقليد اللوثري وهو: أين يُحمل المسيح؟ بعبارة أخرى، كيف تتجلى نعمة الله؟ ويتضح هذا في الإنجيل. عندما شفى يسوع الإمرأةالمنحية تمّ استعادة أو استرجاع كامل إنسانيتها (لوقا ١٠:١٣-١٧).

تؤدي هذه الأفكار إلى أسئلة من قبيل، ماذا يعني وعد الله بالنعمة للمرأة والرجل؟ كيف يمكن أن تفتح نعمة الله آفاقاً جديدة في قراءة وتفسير نصوص الكتاب المقدس من منظور العدالة الجندرية؟

[8] المرجع المذكور في رقم ٥، ص ٩

ويسمى فن تفسير رسائل الكتاب المقدس المختلفة ضمن سياقات اليوم بالتأويل:

"إن التقليد اللوثري مدعوٌّ من أفضل التبصرات الخاصة به ليكون ديناميكياً، وناقداً لذاته، ومنفتحاً على المستقبل. و تدرك النظرة اللاهوتية لهذا التقليد التوترات الجدلية التي تضيء جوانب مختلفة من الحياة مع الله وفي عالم الله."[٩]

هناك مجموعة مميزة من التعاليم التي يجدها اللوثريون مفيدة لتفسير الكتاب المقدس. وتشمل هذه التعاليم التأكيد على كهنوت جميع المؤمنين، والتبرير بالنعمة من خلال الإيمان، والتمييز ما بين الناموس والإنجيل، *والمسيح وحده، والنعمة وحدها، والإيمان وحده، والكلمة وحدها*، ولاهوت الصليب، والمبدأ التفسيري الذي ينصّ على أن الكتاب المقدس يفسّر نفسه. وكما ذكرنا أعلاه، هناك مدخلٌ مهمٌ ومفتاح تأويلي ألا وهو قراءة النص في ضوء السؤال:أين يُحمل المسيح؟

تتطلب قراءة الكتاب المقدس، بشكل فردي أو كجماعة، التفاعل الجاد مع النصّ - من منطلق السياق التاريخي للنصّ ومن منطلق واقع اليوم أيضاً. يتصل تنوّع تجارب الحياة وعمقها مع السياق الذي تعيش فيه الجماعة ما بين الحياة والكتاب المقدس. وبالتالي، تعتبر اللغة والتنوع الثقافي في التفسيرات الشفوية واللفظية والمكتوبة وكذلك استقبال النص نفسه والسياق المعاش - كل هذه هي عناصر يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في تفسير الكتاب المقدس. وبذلك يتم إثراء تفسير نصّ الكتاب المقدس في السياق الذي تعيشه الطائفة في التناغم والتنافر مع الممارسات الحالية والحالات السياقية المختلفة.

هناك في شراكة الكنائس اللوثرية طرق متنوعة لتفسير الكتاب المقدس. ومن بين هذه الطرق القراءات السياقية أو الشعبية حيث يكون السياق والمجتمع هو نقطة الانطلاق للحوار مع النصّ. وللمساعدة في تمييز التوترات بين الناموس والإنجيل، هذه الأدوات المهمة هي عناصر قيمة لإثارة التغيرات في المنظومات التي تنتج ظلماً. ويمكن أن تكون هذه الطريقة في قراءة الكتاب المقدس نوراً وقوةً لتمكين المرأة والفئات المهمشة، ولتعزيز العدالة بين الجنسين. قراءة نصوص الكتاب المقدس انطلاقاً من السياق وبرفقة الفئات المهمشة هو قوة، وهو تعبيرٌ عن لاهوتٍ متجسد محلياً وملاءم للسياقات المختلفة.

[٩] كالسابق، ٩.

ويبدأ الناس رؤية تحدياتهم اليومية في ضوء قصص الكتاب المقدس. يقود التفاعل مع النصّ إلى التساؤل عن الظلم على أساس الجندر. ويوجد أسس لاهوتية في شهادة الكتاب المقدس والتقليد المسيحي لقضية العدالة الجندرية. في حين يمكن أن يفسر هذا التقليد اللاهوتي والكتابي على أنه التأكيد على التعاون بين المرأة والرجل في مختلف جوانب القيادة في العالم، فلا يتم تطبيق هذا الاستنتاج بشكل كامل في سياق الأسرة والكنيسة والمجتمع. تميل النساء إلى أن تكون مثقلة بالمسؤولية على مستوى المنزل، وأن تكون مستبعدة من القيادة في الخدمة الكنسية وغير مُشجعة على أخذ زمام القيادة في قضايا الشأن العام.

لذا، هنالك ضرورة إلى إعادة قراءة بعض النصوص في الكتاب المقدس وبعض تقاليد الكنيسة والتي تدعم هذا التهميش للمرأة، ولا سيما في ضوء الفهم العام للمساواة بين البشر أمام الله، والوكالة الإلهية للبشرية في العناية بالخليقة، والهوية الجديدة من خلال المعمودية.

لا يمكن تفكيك التحديات التأويلية أو التفسيرية المرتبطة بالأمر بسهولة، بسبب سياقها الثقافي الذي يمكن رؤيته في المجتمع المعاصر وأيضاً في نصوص الكتاب المقدس والتقاليد المسيحية المبكرة أنفسها.

تعتبر قراءة النصوص الكتابية انطلاقاً من السياق المحلي وباستخدام التحليل المبني على الجندر منهجية مفيدة لتوضيح الفوارق بين المرأة والرجل في المجتمع والكنائس اليوم. وتساعد القراءة النقدية في تفكيك الأيديولوجيات التي تديم أنظمة تعمل على التمييز ضد البعض وقمع الآخرين. وتهدف القراءة النقدية إلى التنظيم الفعال لنساء ورجال نحو علاقات مُغيّرة وعادلة، ونحو تنشئة اجتماعية بديلة من الفتيان والرجال والفتيات والنساء ضمن إطار الشراكة. ويمكن لهذه العلاقات المجتمعية أن تكون تعبيراً حياً يجسد العدالة والكرامة.

- ماذا يقول الكتاب المقدس عن العدالة؟
- ما هي نصوص الكتاب المقدس التي تدعم العدالة الجندرية؟
- ما هي النصوص التي تتعارض مع وتتحدى وجود علاقة عادلة ومنصفة بين المرأة والرجل؟
- أين نعمة الله عند قراءة كل من هذه النصوص؟

التبرير والنعمة: الحرية والكرامة لجميع البشر

- ما هو الشعور أن تكون مبرراً؟
- ما هو الشعور أن تكون مبرراً وخاطئاً في آن واحد؟
- ما هو المعنى والتداعيات، بالنسبة للأفراد وللكنيسة نفسها، أنَّ المؤمنَ بارٌ وخاطئٌ في آن واحد؟

يعتمد النهج اللاهوتي المقترح في هذه السياسة على العدالة كمفهوم أساسي متأصل في المفهوم اللاهوتي الكتابي عن التبرير بالإيمان بالنعمة، والذي يشكل أساس الهوية اللوثرية. التبرير معناه أن نتحرر من الروابط والقيود (أنظر مثلاً رومية ٥).

ويعترف أيضاً هذا النهج اللاهوتي المتجذر في عقيدة التبرير بأن البشر ما زالوا خاضعين لأنظمة هرمية وغير عادلة، وغالباً ما تعتمد هذه الأنظمة على قوانين جائرة. بالتالي، العيش مع مفهوم راديكالي مثل مفهوم التبرير بنعمة الله معناه التحرر من مفهوم الأحقية، أو الخضوع لمتطلبات التقاليد والقيم التقليدية. وبالتالي فإننا مبررون وخطاة في آن واحد. من منظور العقيدة اللوثرية، فتجد الكنيسة والمجتمع نفسهما دائماً في هذا الوضع المتناقض. لأن نبض النعمة هو مرشدنا فإننا نؤكد على أن المرأة والرجل قادران على الانخراط في إحداث التغيير.

ولا تتساوى الإنسانية في الخلق فقط، بل أيضاً في الخطيئة. كما يقول بولس، "كَمَا هُوَ مَكْتُوبٌ: أَنَّهُ لَيْسَ بَارٌّ وَلاَ وَاحِدٌ... إِذِ الْجَمِيعُ أَخْطَأُوا وَأَعْوَزَهُمْ مَجْدُ اللهِ" (رومية ٣:١٠، ٢٣). وعلى الرغم من أن الفكر الشائع عن الخطيئة يربطها مع الأفعال أو الأعمال الفردية، على المجتمعات والمؤسسات أيضاً أن تنظر إلى أنفسها.

الخطيئة هي إلحاق الضرر بالآخرين وتجاه أنفسنا وتجاه الله. يمكن للقوانين والعادات والأفكار والمواقف والسياسات جميعاً أن تكون خاطئة إن الحقت الضرر بأي جزء من خليقة الله. لذا فالخطيئة ليست فردية فحسب، بل أيضاً هيكلية ومؤسساتية. فأي شيء يضع قيمة مجموعة واحدة من البشر فوق أخرى هو خاطئ، لأن الحطّ من قيمة الآخرين يؤذيهم. ومن هذا المنطلق، إن النظام الذي يقوم على التبعية والقهر، والذي يجعل من قيمة الرجل أعلى من قيمة المرأة يعتبر نظاماً خاطئاً. ويساعد هذا الفهم للنظام الخاطئ القامع على تجنب تبسيط التحليل. إنّ العيش ضمن نظام ما معناه أن التغلب على الأطر التي تتصف بالظلم هو مسؤولية كل من المرأة والرجل. وبما أن النظام الجائر يُفقد إنسانية كل من المرأة والرجل، تصبح عملية الانخراط بنشاط في حركات التغيير والتحول مهمة مشتركة. من هذا المنطلق، تشير العدالة الجندرية إلى أن كلّ من المرأة والرجل معاً ينظمان حياتهما على أساس الشراكة والعدالة.

ويغيّر التبرير بنعمة الله وجودَ الإنسان المسيحي في العالم، وبالتالي يوفر للكنيسة أساساً لمعالجة الأنظمة الظالمة. في قصة العمال في الكرم (متى٢٠:١-١٦)، تتوزع نعمة الله بالتساوي على جميع العاملين، لأنه تمّ فداء الكرامة. بالتالي، هناك مساواة في الإنسانية عند الفداء.

- ما الذي اختلف برأيك في حياة العمال لأنه تم التعامل معهم على قدم المساواة؟
- ما الذي يتغيّر في المجتمع لأن الجميع مبررون بنعمة الله؟

تجسّد الله: التجسد والعدالة

- ما هي الروابط التي ترونها بين تجسّد الله في يسوع المسيح والعدالة؟
- ما هي الروابط التي ترونها بين التجسّد البشري والعدالة؟

كانت إرادة الله أن يشارك الإنسان الحياة بشكل كامل بأن تجسّم جسد الإنسان. ويلتقي الله البشرَ في يسوع المسيح، والذي يرينا في المقابل من هو الله: إنه الإله الذي يريد تحرير الناس من العبودية ومن قيود عالم سقط، وهو الإله الذي يُمَّكن الفقراء والمظلومين ويدعو الجميع لعيش حياة الحرية كأبناء الله وبناته. هذا هو الإله الذي سمع صراخ شعبه ومذلتهم ونزل لإنقاذهم (خر٢:٢٤، ٣:٧).

دعا يسوع المسيح أتباعه إلى نموذج جديد لعائلة الله، تتغير فيه النظم الأسرية التي يحكمها الرجل (مرقس ٣:٣٥). إن جسد الإنسان، في كل واقعه ومعاناته وفرحه، هو في مركز الإعلان المسيحي بسبب تجسد الله من خلال يسوع المسيح. وبالتالي فإن الله يؤسس من خلال التجسد علاقات أكثر عمقاً مع الإنسان. تتّخذ كلمة الله جسم الإنسان وتسكن فينا (يو ١:١٤). وجسد المسيح بعمل الروح القدس هو مجتمع جديد عادل من الأخوات والإخوة. هذا المجتمع، الكنيسة، هو جسد المسيح اليوم (١ كور ١٢:٢٦-٢٧).

ويعطي الروح القدس الكنيسة القوة لتجسيد العدالة بشكلٍ جليّ للعالم. إن العدالة بندٌ تأسيسيٌّ في هوية الكنيسة. ترى الإنسانية في حياة الكنيسة لمحةً عمّا ستكون عليه الكنيسة بل وكلّ الخليقة في المستقبل.

تخلق نعمة الله مساحة للعدالة المحررة لكي تتجلّى. وبالتالي، فمن المهمة النبوية للكنيسة تمييز الشكل الذي ستأخذه العدالة لجميع الذين يعانون من التمييز والعنف. يحرك هذا الكنيسة وينشطها للانخراط الفاعل وبشكل عمليّ في تحقيق العدالة في جميع نواحي الحياة.

في السياق الخاص بك، أيّ صورٍ ترى لله المتجسّد؟

- كيف ترتبط صور تجسد الله بالعدالة بين المرأة والرجل؟ (أو: ما هي الطرق التي تربط تجسد الله بالعدالة بين المرأة والرجل؟)

السرّ المقدس: أحرار لكي نخدم الله ضمن مائدة دائرية شمولية

- أيّ حرية يعد بها الله في السرّ المقدس؟
- عند الاحتفال بمائدة الربّ، ما هو التنوع الذي تراه في جسد المسيح؟

يصبح كلّ إنسان جزءاً من جسد المسيح من خلال سرّ المعمودية (١ كو ١٢). والجميع مهمٌّ، وقد وهبهم الروح القدس مواهب وقدرات ومهارات مختلفة.

شارك يسوع المائدة المقدسة مع المستبعدين والمظلومين والمحتاجين، وعن طريق كسر الخبز معهم، فإنه يُمَكّنهم. ونتشارك نحن في ذات المائدة من خلال الخبز والخمر، ونعترف بأننا متساوون، وبأن شركتنا المقدسة تعتمد فقط على نعمة الله. ويحصل الجميع على الغفران والحياة الجديدة في يسوع المسيح. لذلك، ليس هناك من سبب لإضفاء الشرعية على أي شكل من أشكال التفوق أو التمييز أو الاضطهاد بين المرأة والرجل، أو بين الإنسان والبيئة. كما حثّ بولس الكنيسة في غلاطية وكورنثوس في ندائه المشهور: "...لَيْسَ ذَكَرٌ وَأُنْثَى" (غلا ٢٦:٣-٢٨، راجع أيضاً ١ كور ١٣:١٢).

وتتغيّر البشرية بالكامل من خلال نعمة يسوع وغفرانه والحياة الجديدة التي يعطيها، بغضّ النظر عن الجنس، البيولوجيا أو غيرها من الشروط. وهكذا تتغيّر في سرّ المعمودية الفروقات في السلطة المبنية على العرق أو الطبقة الاجتماعية أو الجنس وتتحوّل بالكامل. الكلّ واحدٌ في المسيح.

ويذكر بولس أهل غلاطية: "فَاثْبُتُوا إِذًا فِي الْحُرِّيَّةِ الَّتِي قَدْ حَرَّرَنَا الْمَسِيحُ بِهَا" (غلا ١:٥). معنى كهنوت جميع المؤمنين أن الناس ليسوا فقط أحراراً، بل هم مدعوون أيضاً من الروح القدس للعناية بالحرية ضمن حُكم الله. الحرية هي الخدمة والخلق والعيش في مجتمع عادل، للعناية بعضنا ببعض، وهي مشاركة المواهب وصنع القرار، وتمكين المهمشين من قبل أنظمة التمييز والقهر. العدالة الجندرية تعبير عن الحرية المسيحية. فيما يتعلق بالكنيسة المنظورة، هناك مسؤولية مشتركة بين المرأة والرجل لتطوير أطر للمشاركة والشفافية والمساءلة. وتعدُّ هذه عناصر ملموسة في بناء العدالة بين الجنسين في حياة الناس والمؤسسات.

- كيف يمهّد كلّ من سرّ المعمودية وسرّ العشاء الرباني (الافخارستيا) لفتح طرقٍ جديدةٍ يحيى بها الناس؟
- أيّ ممارسات للقيادة المشتركة يمكن تطويرها في السياق الخاص بك؟

أركان كنسية: القيادة المشتركة والمساواة في التلمذة

- كيف يؤثر سرّ المعمودية على القيادة والتلمذة؟
- كيف نستجيب ككنيسة لنصوص متناقضة حول قيادة المرأة؟

يخلّص الله كل من المرأة والرجل من خلال سرّ المعمودية. ويُقبل كلاهما بالكامل من قبل الله بالرغم من ذنوبهما. بعبارة أخرى، هناك وحدة بين الجنسين أمام الله، سواء كان في الإثم أم في التبرير. ولا يمتاز أحدٌ على أحدٍ أمام الله بفضل الجندر. ولا يتبرر أحدٌ أمام الله بسبب شيء عمله، أو بفضل هويته، إنما بنعمة الله فقط.

يجب أن نفترض إذاً أن الصورة الواحدة والابداع المشترك هما سمة من سمات الحياة البشرية، حتى في الأماكن التي تتشكل فيها الأدوار بشكل متمايز بفعل التأثيرات الثقافية. لا يتناغم إخضاع جنس لأخر تماماً مع روح الخليقة، حتى ولو فسّر البعض مصطلح "مُعِينًا نَظِيرَهُ" (تك ٢:١٨) ليعني خضوع المرأة للرجل. يمكن أن يشير هذا المصطلح أيضاً إلى الدعم المتبادل بين المرأة والرجل، إذ إنه يتم استخدام نفس كلمة "المعين" في نصوص أخرى في إشارة الى الله. على سبيل المثال، "أَرْفَعُ عَيْنَيَّ إِلَى الْجِبَالِ، مِنْ حَيْثُ يَأْتِي عَوْنِي؟ مَعُونَتِي مِنْ عِنْدِ الرَّبِّ، صَانِعِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ" (مز ١٢١:١-٢). إن الكلمة المستخدمة للمرأة كمعينة للرجل هي نفس الكلمة المستخدمة في اللغة الأصلية لتعبّر عن امكانية الاتكال على الله في مزمور ١٢١. ووفقاً لهذا الفهم، لا تُفهم المعونة من حيث التبعية ولكن من منطلق الدعم المتبادل والذي يمكن الاعتماد عليه.

لا يمكن قراءة الدعوة "لِتَصْمُتْ نِسَاؤُكُمْ فِي الْكَنَائِسِ" (١ كور ١٤:٣٤) بمعزل عن دعوات أخر مجاورة إلى الصمت. على سبيل المثال، إذا لم يكن هناك احد ليترجم التكلم بألسنة يجب عندها التزام الصمت: "وَلكِنْ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَرْجِمٌ فَلْيَصْمُتْ فِي الْكَنِيسَةِ، وَلْيُكَلِّمْ نَفْسَهُ وَاللهَ" (١ كور ١٤:٢٨).[١٠] كذلك الأمر مع الأنبياء، إذ يُسمح لواحدٍ فقط أن يتكلم في نفس الوقت، وإذا كان لأحد إعلان إلهي في حين أن الآخر لا يزال يتكلم: "لكِنْ إِنْ أُعْلِنَ لآخَرَ جَالِسٍ فَلْيَسْكُتِ الأَوَّلُ" (١ كور ١٤:٣٠). لذلك يجب أن ننظر إلى دعوة النساء إلى الصمت في كورنثوس ضمن السياق الأوسع المتعلق بترتيب العبادة، وعلى الرغم من استخدام "الناموس" أو نظام الخلق كوسيلة للتأكيد على هذه القضية المتعلقة بسياق محلي. تتعلق تعليمات بولس عن صمت المرأة في اجتماعات الجماعة بالسياق المحلي، ولا يجب أن تُفهم على أنها قاعدة عامة، إذ أن بولس نفسه يوافق على أن تتحدث النساء علناً في هذه الاجتماعات (١ كور ١١:٥). ولا شكّ أن ثمّة هناك توتر واضح بين كلا النصين، مما يبيّن بوضوح أن قراءة الأمور في سياقها المحلي، في زمن الكتاب المقدس كما اليوم، هو عنصرٌ أساسيٌّ في التفسير.

[١٠] بعض الأبحاث تشير إلى حقيقة أن هذا النص لا يمكن أن يعزى إلى بولس، بل هو نص متأخر تمّ إدراجه لبناء حجة لاحقة لإقصاء المرأة. أنظر على سبيل المثال العديد من المنشورات التابعة لإليزابيث فيورينزا.

ومن المؤكد أن نصوص العهد الجديد لا تدعم بالإجماع المساواة بين الجنسين، وذلك بسبب السياقات التاريخية التي كُتبت فيها. وينبغي إعادة النظر بعين النقد نحو النصوص التي تعتبر التسلسل الهرمي بين الجنسين أمراً مفروغاً منه (على سبيل المثال، الطلب من الزوجات الخضوع لأزواجهن في أفسس ٢١:٥-٢٤، كولوسي ١٨:٣) في ضوء تعاليم أقوال يسوع ورسائل بولس .

هل يمكننا أن نؤكد بأن استبعاد أي من الجنسين من القيادة لا يتفق مع الكتاب المقدس وتقليد الكنيسة؟ فهناك خادمات لله في العهد القديم والعهد الجديد. هناك "مريم النبية" (خروج ٢٠:١٥) التي عملت مع هارون وموسى. وهناك أيضاً دبورة والتي كانت قائدة دينية وسياسية (قضاة ٤:٤). وأكدت النبية حنة أن يسوع هو المسيح المنتظر وباركته عند تكريسه في الهيكل (لوقا٣٦:٢). كان ليسوع تلاميذ من الرجال والنساء. قامت العديد من النساء اللواتي تبعن المسيح برعاية احتياجاته المادية. على سبيل المثال:

وَبَعْضُ النِّسَاءِ كُنَّ قَدْ شُفِينَ مِنْ أَرْوَاحٍ شِرِّيرَةٍ وَأَمْرَاضٍ: مَرْيَمُ الَّتِي تُدْعَى الْمَجْدَلِيَّةَ الَّتِي خَرَجَ مِنْهَا سَبْعَةُ شَيَاطِينَ، وَيُونَّا امْرَأَةُ خُوزِي وَكِيلِ هِيرُودُسَ، وَسُوسَنَّةُ، وَأُخَرُ كَثِيرَاتٌ كُنَّ يَخْدِمْنَهُ مِنْ أَمْوَالِهِنَّ. (لوقا ٨:٢-٣، أيضاً مرقس ٤١:١٥)

بعضٌ من هؤلاء النساء كُنّ أول من شهد على القيامة (لوقا ٢٢:٢٤، يوحنا ١١:٢٠-١٨). هناك العديد من النساء في رومية ١٦ اللواتي تمّ ذكرهن في وظائف وخدمات مختلفة، ويشمل ذلك زمالة العمل مع بولس، مثل بريسكيلا (٣:١٦)، ورسلاً مثل يونياس (٧:١٦). تقلدت هؤلاء النساء أدواراً قيادية في الجماعات المسيحية في القرون الأولى. في تاريخ الكنيسة، عانت العديد من النساء من الاضطهاد بسبب شهادتهن التي لم تنضب للمسيح (مثل بيربيتوا وفليسيتاس).

وتعكس الكنيسة مفهوم المجتمع في تفسيره لمعنى "الرجولة" و"الأنوثة". ويعتبر صمت الكنيسة والتقاعس في ذلك هو عمل تواطؤ. وهذا أمر في صميم الكنيسة، ولكنها فشلت في استخدام كل ما تملكه لاهوتياً في سبيل تعزيز كرامة الإنسانية وازدهارها ومحاربة الممارسات التي تستبعد النساء وحتى بعض الرجال من الخدمة على أساس الأعراف الاجتماعية والثقافية.

- كيف سمحنا ككنيسة لتفسيرات متناقضة للكتاب المقدس أن تؤدي إلى تشكيل قواعد سلوكية ثقافية واجتماعية سلبية في الكنيسة والمجتمع؟
- استناداً إلى روايات الكتاب المقدس، كيف وأين ترى ممارسات تتسم بالعدالة الجندرية في سياق الكنيسة؟

التوجيهات والأدوات اللازمة لوضع خطط عمل تتفاعل مع السياق المعاش

الرقابة والمساءلة: سيتولى مكتب الاتحاد اللوثري العالمي مسؤولية المتابعة والرقابة المؤسساتية بشأن العمل البرنامجي. وسيقدم الأمين العام تقريراً إلى المجلس التنفيذي عن التقدم الذي تمّ تحقيقه.

ويعرض هذا القسم من سياسة العدالة الجندرية للاتحاد اللوثري العالمي أدوات وإرشادات عملية لتعميم منظور الجندر في جميع شراكة الكنائس اللوثرية الأعضاء. وبعض هذه الأدوات هي اقتراحات وليست وصفات. ويمكن أن تستخدم هذه الادوات لتعزيز تقاسم الأدوار والمسؤوليات على جميع المستويات بين القادة والجماعات في الكنائس الأعضاء، وكذلك موظفي مكتب الاتحاد وبرامج الخدمات العالمية المختلفة.

من أجل تحقيق هدف العدالة بين الجنسين على جميع المستويات، وعلى النحو المتفق عليه في استراتيجية الاتحاد اللوثري العالمي ٢٠١٢ - ٢٠١٧، يلتزم الاتحاد اللوثري العالمي بقيم الكرامة والعدالة للجميع والرحمة واحترام التنوع والإدماج والمشاركة والشفافية والمساءلة التي تدعم عملها ورسالتها.

وفيما يلي قائمة من الاستراتيجيات لتنفيذ العدالة الجندرية.

تقييم السياق

إن تحليل وتسمية السياقات المختلفة هي الخطوة الأولى في أيّ مداخلة لاهوتية أو إنسانية أو تنموية. من أجل وضع أي سياسة كجزء من إطار تنظيمي لتوجيه العمل البرنامجي، ينبغي أن تستند المنهجية على الاستماع بعناية إلى تجارب الحياة عند المرأة والرجل والفتيات والفتيان، والسياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تؤثر عليهم. ويجب أن نعترف في هذه العملية من تقييم السياق وفهم الواقع أن المرأة هي في الغالب الضحية للظلم والتمييز القائم على الجندر. وبالتالي، يجب أن يكون التركيز على دعم المرأة وتمكينها وبالشراكة مع الرجل من أجل تحقيق العدالة. وتتشكل الخبرات ضمن الثقافات والمجتمعات المختلفة، وغالباً ما تتميز بعلاقات غير متكافئة بين القوى. يجب فحص علاقات القوى وإشهارها من خلال عدسة الجندر، وسيوفر هذا الأمر معلومات لتحديد استراتيجيات فعالة في تقييم السياق والواقع المحلي.

ويُعرَّف التحليل القائم على الجندر على النحو التالي:

- أدوات لفهم الفوارق بين واقع المرأة والرجل.
- فحص الاختلافات التي تؤدي إلى الظلم وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية.

- أداة لتحديد تقسيم العمل القائم على الجندر، مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات في الوضع الاجتماعي والاحتياجات البيولوجية والأوضاع الاقتصادية والهويات العرقية كجزء من عملية تحقيق المساواة بين الجنسين.

إنّ النتيجة المرجوة من التحليل المبني على الجندر هي تغيير علاقات القوة غير المتكافئة إلى علاقات عادلة بين النساء/الفتيات والرجال/ الفتيان. وبالتالي هناك حاجة إلى:

١. **جمع** البيانات الكمية والنوعية المفصلة وتحليلها حسب نوع الجنس لتحديد أوجه عدم المساواة بين الجنسين في المجالين الخاص والعام.

٢. **اعتماد** تصميم التدخلات والمشاريع والبرامج على نتائج التحليل الإحصائي.

٣. **استخدام** أدوات التحليل الجندري وتقييم التأثير لتشخيص الأنماط القائمة على الجندر في الوصول إلى الموارد والفوائد والسيطرة عليها للتأثير على السياسات والقرارات الإدارية التي من شأنها القضاء على عدم المساواة وتعزيز إجراءات المساواة.

النهج التشاركي

من الضروري معالجة الاضطهاد القائم على النوع الاجتماعي على وجه السرعة. ينبغي تشجيع الحوار الذي يؤدي إلى النظر بجدية في قضايا المساواة بين الجنسين والذي يشجع على التغيير من أجل الوصول إلى العدالة الجندرية وتحدي المنظومات غير الشمولية والمبنية على سيادة الرجل في الكنسية والمجتمع.

إن تعزيز الشراكات الموجودة وإقامة شراكات أخرى جديدة هي أمور محورية لإحداث الحوار ومن ثم التغيير. ويعتبر هذا الحوار أمراً بالغ الأهمية ضمن المجتمعات والأسر والكنائس الأعضاء في الاتحاد اللوثري وكل مظاهر الاتحاد والمنظمات المسكونية - من أجل معالجة العدالة الجندرية كشرط مسبق أساسي لاتمام الإرسالية بشكل شموليّ .

على المستوى العملي، تصبح المشاركة أمرٌ فعليّ من خلال البرامج والمشاريع وعمل الكنائس الأعضاء التي تعمل على:

١. **توفير** مساحات ومنصات تجمع المرأة والرجل معاً و/أو حتى بشكل منفصل وذلك للاستماع للآخر بحذر والتأمل بعناية في الأمور التي تخصه وفهمه فيما يتعلق بكيفية وصفه للواقع المعاش وتجربة الحياة.

٢. **توجيه** العمل لبناء تحالفات وشراكات بين الرجل والمرأة، بما في ذلك الأدوات والمنهجيات لتسوية النزاعات.

٣. **ضمان** تلبية المصالح الاستراتيجية والاحتياجات العملية للنساء والرجال والفتيات والفتيان بشكل منصف ضمن دورات البرامج والمشاريع، وأن يتم النظر إلى كل من المرأة والرجل في أدوارهم الإنتاجية والإنجابية.

أهمية وشمولية العدالة الجندرية

إن إقرار العدالة الجندرية كأولوية شاملة هو في المقام الأول قرار سياسي واستراتيجي.[١١] هذا معناه مساءلة كل عملية وهيكلية وخطة وبرنامج ومشروع أمام العدالة الجندرية. وينطبق ذلك على التحولات المنهجية في التخطيط والتنفيذ والرقابة والإبلاغ والتقييم لتدخلات المؤسسة بأكملها. يتضمن ذلك أيضاً العمل نحو إعادة رسم الهيكلية، بحيث يشكل التحليل الجندري عنصراً أساسياً في عمليات صنع القرار.

ويعتبر تعريف الأمم المتحدة الرسمي لتضمين قضايا الجندر هو التعريف الوارد في الاستنتاجات المتفق عليها عام ١٩٩٧ من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث تم تعريف تضمين قضايا الجندر بأنه "عملية تقييم الآثار المترتبة على المرأة والرجل عند التخطيط لأي عمل... بحيث تستفيد المرأة والرجل من هذا العمل بشكلٍ متساوٍ وتنتهي عدم المساواة."

وفيما يلي بعض الخطوات لتعميم العدالة بين الجنسين على مستوى شراكة كنائس الاتحاد اللوثري العالمي:

١. **تحديد خريطة** وتقييم البرامج والمشاريع ومراجعة القوانين وغيرها من الأدوات القانونية والوثائق وسياسات الموارد البشرية، والسياسات اللغوية، الخ، من خلال استخدام العدالة الجندرية كأداة تحليلية.

٢. **تحديد** مؤشرات تراعي الفوارق بين الجنسين (الكمية والنوعية) لقياس منافع البرامج والمبادرات وآثارها على الرجال / الفتيان والنساء / الفتيات.

٣. **تحديد** أشخاص أو مجموعات في المؤسسة لتكون مسؤولة عن عملية الرقابة.

٤. **تعزيز** التفكير اللاهوتي حول العدالة الجندرية.

تنمية القدرات

يجب أن تتوفر فرصٌ متساويةٌ للمرأة والرجل للمشاركة الكاملة في القيادة وصنع القرار. يجب أن نثمّن قيمة المرأة والرجل وهذا معناه أنه على الكنيسة أن تعمل من أجل المشاركة في الالتزامات والمسؤوليات وتمثيل واحتضان المرأة والرجل بتساوٍ في الكنيسة والمجتمع. ويمكن للكنيسة، بل ويجب عليها أن تكون مثالاً يحتذى به، في القيم والسلوك، مظهرة أن سلوكها يتناغم مع صوتها النبويّ.

ويتطلب هذا التزاماً على مستوى المؤسسة لبناء وتعزيز قدرات الرجال والنساء لتمكينهم من تحقيق أهداف ممارسات العدالة الجندرية. وينبغي النظر في مستويات مختلفة من تنمية القدرات، مع الأخذ بعين الاعتبار الدوائر والمجتمعات المختلفة.

[١١] استراتيجية الاتحاد اللوثري العالمي، ملاحظة ٥.

التالية استراتيجيات لبناء القدرات من منظور العدالة الجندرية:

١. **رفع الوعي** بشأن العنف ضد المرأة والعنف المنزلي والعنف القائم على الجندر.

٢. **التركيز** على الرجال والتفكير في نماذج من الذكورية لزيادة الوعي حول قضايا الجندر والمساواة في الحقوق.

٣. **دعم** مجموعات لدراسة الكتاب المقدس تناقش قضايا المساواة الجندرية من منظور كتابي.

٤. **دمج** العدالة الجندرية في البرامج والمناهج التعليمية في المعاهد والمؤسسات اللاهوتية.

٥. **تطوير** دورات مختلفة للمعلمين والمتطوعين والعاملين في المجال الإنساني والقساوسة والعاملين في الكنيسة لتمكينهم لكي يكونوا حساسين لقضايا الجندر ولكي يتحدوا الظلم القائم على الجندر في الكنيسة والمجتمع.

٦. **تحفيز** وتسهيل دراسة المرأة للّاهوت لضمان الإدماج الكامل للمرأة المتدربة في اللاهوت في خدمة القسوسية.

٧. **الاستفادة** من وسائل الإعلام كأداة للتوعية ولمعالجة قضايا الجندر.

٨. **تطوير** برامج بناء قدرات محددة ومستهدفة للقيادات النسائية الشابة.

٩. **بلورة** أنظمة للتعلم المتبادل والمستمر بين الموظفين مثل برامج التدريب والإرشاد لتمكين المرأة والرجل لعرض العدالة الجندرية باعتبارها اهتماماً مشتركاً.

١٠. **ضمان** توفير فرص متساوية للمرأة والرجل على جميع المستويات داخل الأطر المؤسساتية.

الترتيبات التنظيمية

تجسّم شراكة الاتحاد اللوثري العالمي الشاملة التنوع والوحدة، مما يعني التعمّد في وضع استراتيجيات وتنفيذ خطط عمل تمكّن المرأة وتعزّز الشراكات بين مجموعات متنوعة من الرجال والنساء، من مختلف الأعمار والثقافات. سيؤدي هذا إلى أنماط متغيرة من القيادة المشتركة في الكنيسة ومختلف أنحاء الشراكة.

وهناك تداعيات تنعكس على شراكة الكنائس اللوثرية بفعل الممارسات الشمولية. إنها الطريقة التي تعيش فيها الكنيسة دعوتها النبوية المتمثلة في تغيير الهياكل الهرمية التي تهمش المرأة، من خلال توفير مساحات منفتحة ومضيافة لجميع خلق الله. فالتنوع والشمولية هما المكونات الرئيسية لشراكة مستدامة بين الكنائس تجد وحدتها في المسيح.

تؤكد قرارات الجمعية العمومية للاتحاد اللوثري العالمي بأنه ينبغي اتخاذ التدابير والآليات في الكنائس التي تؤمن بمواهب المرأة في القيادة وتعزز الشمولية في جميع أطر الحُكم. نظام الكوتا هو آلية ممأسسة ومصممة لمواجهة مجموعة متنوعة من العقبات العملية التي غالباً ما تواجه النساء للوصول إلى المشاركة المتساوية على أساس المؤهلات المتساوية.

إن تبنّي المشاركة الكاملة والتمثيل العادل للمرأة والرجل في القيادة هو علامة على الإصلاح والتغيير المستمر في الكنيسة. وإنّ رسامة المرأة للقسوسية هو تعبير واحد عن هذا التأكيد اللاهوتي. فإدماج المرأة في خدمة القسوسية هو بمثابة الأساس لبناء مشاركة المرأة في سياقات كنسية وهو خطوة حيوية واحدة في تنفيذ العدالة الجندرية في الكنائس.

١. **تشجيع** تغيير السلوك من خلال الحوار والدعم للمجتمعات المحلية، وأعضاء الكنيسة، الخ.

٢. **المحافظة** على معايير ومتطلبات شهادة الراتب المتساوي بين الجنسيين التي تمّ إقرارها عام ٢٠١٢ في مكتب الاتحاد.

٣. **تطبيق** المشاركة والتمثيل الشاملين في عدد موظفي الاتحاد اللوثري العالمي، والمؤتمرات والاجتماعات واللجان والمجموعات للاتحاد، وذلك وفقاً لقرار الجمعية العمومية الحادية عشر المتعلق بتحقيق التوازن بين الجنسين.

٤. **ضمان** الالتزام بدليل قواعد السلوك الخاص بموظفي الاتحاد اللوثري العالمي بشأن إساءة استعمال السلطة والاستغلال الجنسي من قبل جميع الموظفين دون استثناء، وتعزيز التكيف لدليل قواعد السلوك بين الكنائس الأعضاء والمنظمات ذات الصلة.

٥. **تنفيذ** تدقيق الجندر للمؤسسات ضمن شراكة الاتحاد اللوثري العالمي والمؤسسات الشريكة.

٦. **ضمان** أن تكون الميزانيات والمشاريع وبرامج المؤسسة مستجيبة للجندر.

٧. **إنشاء** فريق موظفين مركزي خاص بالجندر في المؤسسة (مكتب الاتحاد، الكنائس الأعضاء و / أو المنظمات الشريكة) وتحديد المسؤولية في الرقابة وتنسيق الإجراءات الخاصة بسياسة العدالة الجندرية.

٨. **ضمان** المشاركة المتساوية في القيادة وهيئات صنع القرار.

أماكن يسودها الأمان ومجتمعات فيها شفاء

يمسّ العنف القائم على الجندر جميع المخلوقين على صورة الله دون استثناء، ويتعدى على جماعة المؤمنين المدعوين للعيش في علاقات يسودها العدل. ولذا يجب كسر حاجز الصمت. ويتمثل دور الكنيسة النبويّ في توفير عمليات لتضميد الجراح وأماكن آمنة للضحايا والناجين، وذلك بالتعاون المتبادل مع عدة شركاء. وتعني الإرسالية الشاملة أيضاً

أن يخضع مرتكبي أعمال العنف الجندري للمساءلة والقصاص. وهذا يعني أن الرجال أيضاً هم جزء من المناقشات حول قضايا الجندر، للنظر في نماذج الرجولة التي تحافظ على العنف والسيطرة.

يعتبر الاضطهاد والعنف الجندري، مهما كان أمراً مقبولاً أو جزءاً من التقاليد في بعض المجتمعات، كجرائم وخطيئة. اضطهاد المرأة والعنف الجندري ضدها يناقضان تعاليم الانجيل السامية

ما يلي هي استراتيجيات لمعالجة العنف الجندري باعتباره قضية إيمانية:

١. **تطوير** ممارسات وقوانين وسياسات عامة جديدة تعكس التزام العدالة الجندرية في الحالات التي يكون فيها القانون والسياسة العامة والممارسات الثقافية والكنسية لا تمتثل للعدالة الجندرية أو في حال عدم وجودها.

٢. **الانخراط** في أنشطة توفر أماكن آمنة للنساء والرجال والفتيات والفتيان لمنع العنف ضد المرأة والعنف الجندري، بما في ذلك حالات الطوارئ وفي الملاجئ ومخيمات اللاجئين.

٣. **تشجيع** وتعزيز العلاقات والشبكات والقيادة مع مؤسسات مسكونيّة ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع وكذلك الحكومات لتعزيز العدالة الجندرية.

٤. **دمج** الإجراءات المقترحة في خطة عمل الاتحاد اللوثري العالمي للكنائس، ***الكنائس تقول لا للعنف ضد المرأة***، مثل: دعم العمل الدياكوني، واستخدام الكتاب المقدس والوعظ، وجعل الكنيسة مكاناً آمناً، والعمل بالتعاون مع المجتمع المدني والمنظمات الحكومية.

نظم المساءلة المتبادلة وآلياتها

تسير المساءلة المتبادلة جنباً إلى جنب مع مبدأ التواصل المستمر. فعندما تنتظم البرامج والمؤسسات بشكل واضح في تحديد القمع المبني على النوع الاجتماعي سيتبع ذلك بشكل طبيعي المساءلة المتبادلة الشفافة. إن الإلتزام بالمساءلة المتبادلة داخل شراكة كنائس الاتحاد اللوثري العالمي أمرٌ ضروريٌّ وأساسيّ لضمان تطابق الممارسات مع المبادئ والسياسات اللاهوتية. ويجب أن تكون مبادئ المساءلة والإجراءات والآليات متاحة وشفافة لكلا الشركاء. إن المساءلة المتبادلة متجذرةٌ في حرية المسيحي لخدمة الجار.

وإنّ لكل شخص كرامة وله الحق في التمتع بالحقوق والحريات وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إن الكنيسة مكلفةٌ، على مثال المسيح، بالتحدث لصالح الفقراء والمضطهدين والمستبعدين والمستضعفين والدفاع عنهم. يعتبر الدفاع عن القانون الدولي لحقوق الإنسان وتنفيذ هذا القانون الطريقة التي يمكن بواسطتها أن تعزز الكنائس التزامها بكرامة الإنسان فتكون سبب التغيير في المجتمع. وحقوق الإنسان مستمدة من الكرامة الإنسانية. وينبغي أن تدعو الكنيسة إلى احترام القانون الإنساني الدولي في البلدان التي يعيش فيها الناس في عنف وصراعات مسلحة. وهذا يشير أيضاً، بشكل خاص، للعنف الجنسي الجندري.

ويترتب على تجاهل أو إهمال هذه الاحتياجات والمصالح والحقوق المختلفة آثارٌ خطيرة فيما يتعلق بحماية ونجاة الذين يواجهون حالة طارئة أو أزمة إنسانية. إنّ إدماج قضايا المساواة بين الجنسين منذ بداية حالة الطوارئ أو الكوارث هو أمر أساسي لضمان أن المساعدات الإنسانية المقدمة لا تؤدي إلى تفاقم الوضع ولا تضع البعض في خطر، بل تصل هذه المساعدات الشعوب لتخدم بأقصى قدرٍ من التأثير الإيجاب جميع أبناء المجتمع الواحد.

تشمل الاستراتيجيات المجالات التالية:

١. **رفع الوعي** بشأن الأحكام القانونية والمعاهدات الدولية المتعلقة بالموضوع (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الاتفاق بالقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، مبادئ يوجياكارتا، قرار الأمم المتحدة رقم ١٣٢٥، اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية)، والإقرارات الإقليمية مثل بيليم دو بارا.

٢. **الترويج** لنهج قائم على الحقوق في التنمية.

٣. **اعتماد** المبادئ وقواعد السلوك الإنسانية التي ترتكز عليها جميع التدخلات لتعزيز كرامة الإنسان والتخفيف من و / أو منع جميع أشكال الاستغلال الجنسي وإساءة استعمال السلطة وربط هذا مع نهج العدالة الجندرية.

٤. **تشجيع** التدريب على حالات الطوارئ مع ضمان تبني نهج الجندر.

٥. **استخدام** نهج "لا تؤذي" في البرامج.

٦. **إنشاء** فرص متساوية للحصول على الموارد واستخدامها في المشاريع والبرامج.

قاموس المصطلحات

يشير **النوع الاجتماعي (أو الجندر)** إلى الاختلافات التي يحددها المجتمع عند المقارنة بين المرأة والرجل وعند إعطاء الفرص، بناءاً على ما إذا كان الإنسان إمرأة أو رجل. ويشير أيضاً إلى الاحتكاكات الحياتية والعلاقات الاجتماعية بين المرأة والرجل. يحدد النوع الاجتماعي / الجندر التوقعات من الفرد، وما هو مسموح وما ذا قيمة في مجتمع ما. هناك اختلافات في معظم المجتمعات وعدم مساواة بين المرأة والرجل في الأدوار والمسؤوليات المسندة والأنشطة المنفذة وفي الوصول إلى الموارد والسيطرة عليها وأيضاً في فرص صنع القرار.

التحليل الجندري هو أداة لفهم الفوارق بين واقع المرأة والرجل في سياق ما. فمن الواضح بأن المسألة نفسها تؤثر على الرجال والنساء بشكل مختلف وغير متناسب، وهذا يتحدى الفكرة القائلة أن الجميع يتأثرون بقضية ما بنفس الطريقة بغض النظر عن السياق.

يشير **التوازن الجندري** إلى التمثيل والمشاركة بين الرجال والنساء على قدم المساواة.

بيانات مصنفة حسب الجندر: التحليل النوعي للمعلومات الإحصائية المصنفة حسب الجندر.[١٢]

بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والنوع الاجتماعي مجتمعة: الجمع والتفريق بين البيانات والمعلومات الإحصائية حسب نوع الجنس لتمكين التحليل المقارن بين الجنسين. يتم جمع البيانات وتحليلها بشكل روتيني لفهم تأثير الاستجابات الإنسانية على مجموع السكان.[١٣]

[١٢] إطلع على: www.actalliance.org/resources/policies-and-guidelines/gender/ACT%20Gender%20Policy%20approved%20by%20GB%2006%20Sept%202010.pdf.

[١٣] كالسابق.

المساواة الجندرية تعني المساواة في الفرص والحقوق والمسؤوليات للمرأة والرجل والفتيات والفتيان. لا تعني المساواة أن النساء والرجال هم سواسية، بل أن الفرص المتاحة والحقوق والمسؤوليات للرجال والنساء لا تعتمد على ما إذا كانوا ولدوا إمرأة أو رجل. بل يعني ذلك أن تؤخذ مصالح واحتياجات وأولويات كل من المرأة والرجل في الاعتبار.

تكافؤ الفرص هي الوسيلة التي من خلالها يتم التوصل إلى المساواة بين الجنسين. فإنه يشير إلى المعاملة العادلة للنساء والفتيات والفتيان والرجال وفقاً لاحتياجات ووجهات نظر كل منهم. لضمان الإنصاف، يجب في كثير من الأحيان أن يكون هناك تدابير متاحة للتعويض عن العيوب التاريخية والاجتماعية التي تمنع المرأة والرجل من العمل على نفس المستوى[١٤].

تعني **الهوية الجندرية** كيفية التعبير عن الذات ونظرة الإنسان لنفسه وتعبيره عن هويته. ماذا يعني أن أكون صبياً أو فتاة؟ رجلاً أو امرأة؟ وأيضا كل من الصفات والخصائص التي تتوقع ثقافتنا أن نتقبلها وننتمي إليها كواحد من الجنسين.[١٥]

العدالة الجندرية معناها حماية وتعزيز كرامة المرأة والرجل المخلوقين على صورة الله والمؤتمنين معاً على العناية بالخليقة. ويتم التعبير عن العدالة الجندرية من خلال المساواة وعلاقات القوى المتوازنة بين المرأة والرجل والقضاء على النظم المؤسسية والثقافية والشخصية التعسفية والتي تعطي امتيازات و تدعم التميز.

تضمين الجندر: تعتبر عملية تضمين النوع الاجتماعي كعملية معالجة قضايا الجندر من البداية إلى النهاية في أي عمل يتم التخطيط له.

"إنها استراتيجية لجعل مخاوف المرأة وكذلك الرجل وخبراتهم جزءاً لا يتجزأ من تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث يمكن للمرأة الاستفادة على قدم المساواة والقضاء على عدم المساواة. الهدف النهائي هو تحقيق المساواة بين الجنسين. (بناء على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة عام ١٩٩٧)."[١٦]

الوعي الجندري: الوعي السليم للاحتياجات والأدوار ومسؤوليات المرأة والرجل المختلفة في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج في جميع المجالات.[١٧]

يشير **الجنس** إلى الاختلافات البيولوجية بين المرأة والرجل. تتعلق الفروق بين الجنسين باختلافات أجسام الرجال والنساء والوظائف البيولوجية الخاصة بهم.[١٨]

---

[١٤] كالسابق.
[١٥] كالسابق
[١٦] إطلع على www.un.org/womenwatch/osagi/intergovernmentalmandates.htm.
[١٧] Act Alliance، ملاحظة ١٢.
[١٨] كالسابق.

بيانات مصنفة حسب نوع الجنس: المعلومات الإحصائية العددية أو الكمية حول الفرق بين الرجال والنساء والفتيان والفتيات[١٩].

دعم المرأة أو تمكينها هو عملية تغيير علاقات القوة بين الجنسين وتطوير الوعي عن موضوع تبعية المرأة وبناء قدراتها الجماعية لتحدي هذه التبعية. لا يزال التركيز بشكل خاص على موضوع عمل المرأة، وذلك لأسباب تاريخية من الإقصاء والتمييز. إن دعم المرأة وتطويرها ضروري لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق الحقوق الفردية والجماعية للمرأة للمشاركة كوكيلة تتمتع بسلطات كاملة للتغيير في الكنيسة والمجتمع. يجب الانتباه إلى المستوى الشخصي من خلال مساعدة النساء على تطوير الثقة بالنفس. تقدير الذات هو عنصر أساسي في تمكين المرأة على المشاركة الفعالة في عمليات صنع القرار. يعتبر إدراج المرأة وتمكينها ضروري من أجل تشكيل مجتمعات وكنائس ومجتمعات مستدامة. يعزز تحسين وضع المرأة من قدرتها في صنع القرار والقيادة على جميع المستويات وفي جميع مجالات الحياة.

[١٩] كالسابق.

مصادر إضافية حول سياسات النوع الاجتماعي

ACT

www.actalliance.org/resources/policies-and-guidelines/gender/ACT%20Gender%20Policy%20approved%20by%20GB%2006%20Sept%202010.pdf/view

مؤسسة مجلس كنائس العالم للمؤسسات التنموية في أوروبا (أبروديف) *APRODEV*

www.aprodev.eu/index.php?option=com_content&view=article&id=69&Itemid=29&lang=en

كير انترناشونال *CARE International*

http://gender.care2share.wikispaces.net/CARE+International+Gender+Policy

اللجنة الدولية للصليب والهلال الأحمر *International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies (ICRC)*

www.ifrc.org/Global/Governance/Policies/gender-policy-en.pdf

منظمة العمل الدولية *International Labour Organisation (ILO)*

www.ilo.org/public/english/region/asro/mdtmanila/training/unit1/harvrdfw.htm

المجلس الوطني للكنائس في المسيح في الولايات المتحدة *National Council of the Churces of Christ in the USA (NCCC)*

www.ncccusa.org/pdfs/gender-4web.pdf

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية *UN Habitat*

http://ww2.unhabitat.org/pubs/genderpolicy/role.htm

برنامج الامم المتحدة الإنمائي *United Nations Development Programme (UNDP)*

http://hrba.undp.sk/index.php/assessment-analysis-and-planning/gender-assessment/genderchecklist

منظمة الصحة العالمية *World Health Organisation (WHO)*

www.who.int/entity/gender/mainstreaming/Gender_Manual_Glossary.pdf

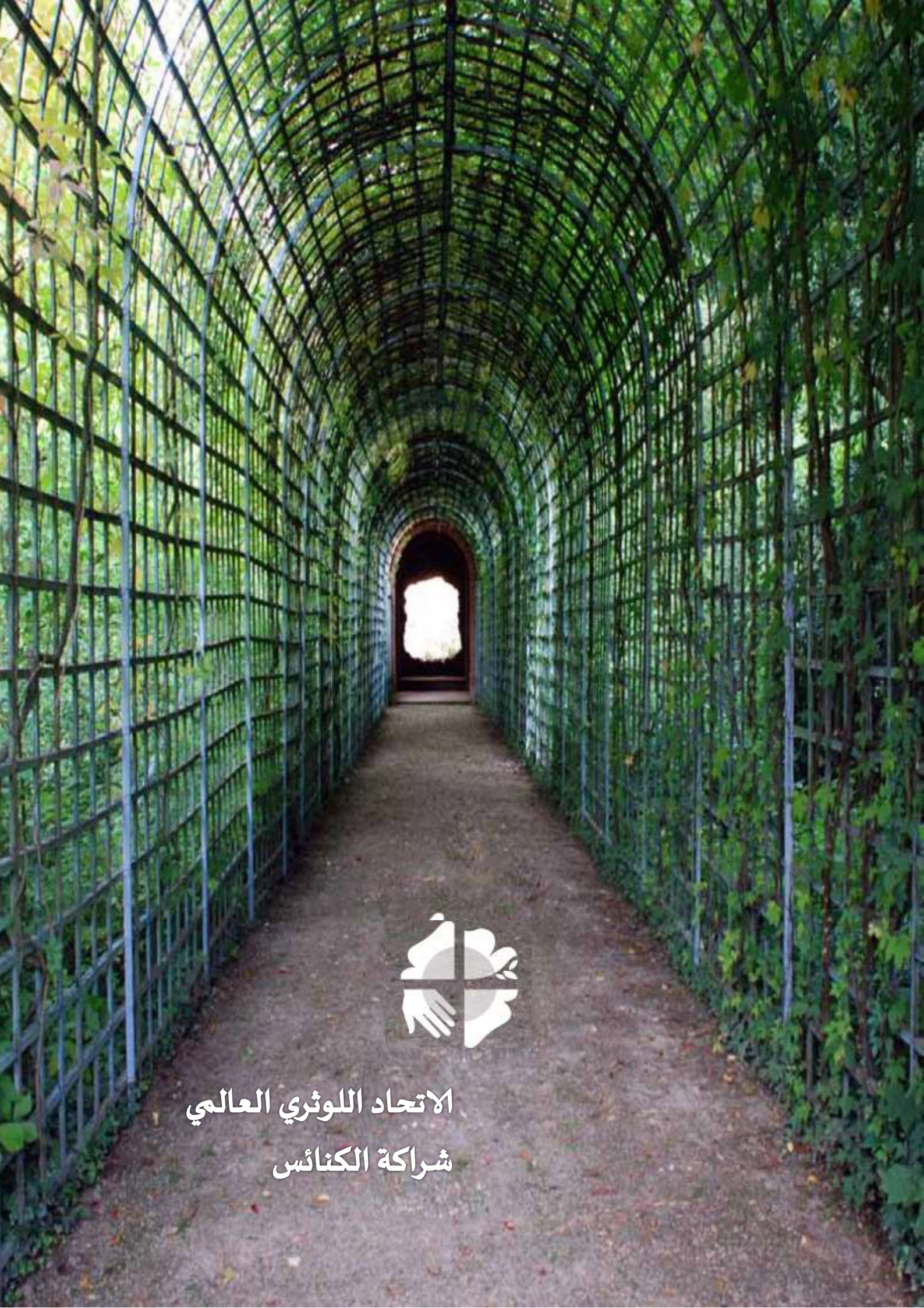

الاتحاد اللوثري العالمي

شراكة الكنائس